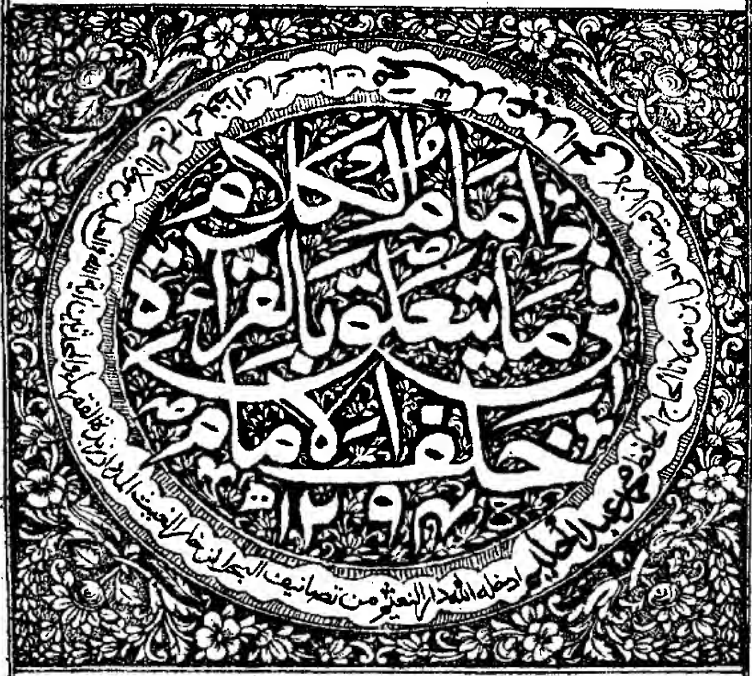


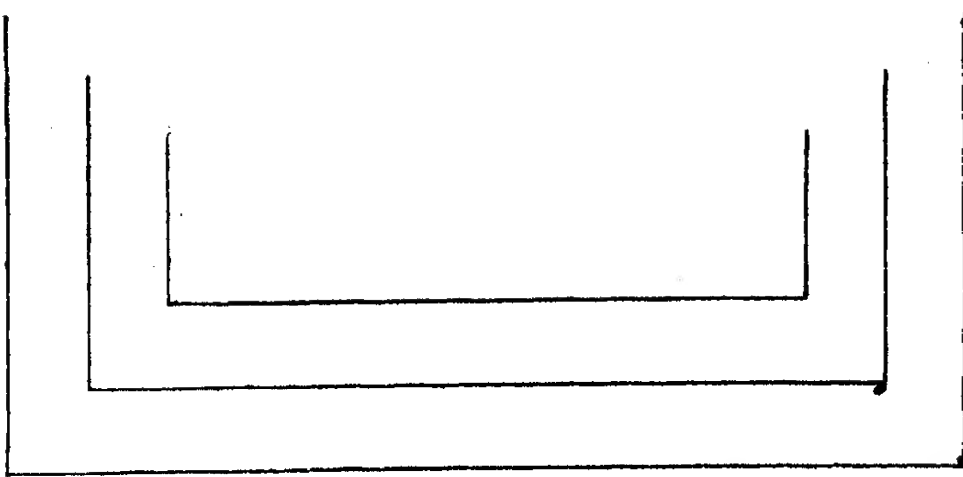
وَمِنْ تَوَكُّلِكَ عَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ

حاشا للعلماء على أن يكتبوا هذه النواصير للعوام الفقير العلماء لا علمهم المطبوع الطباعة الكرام في



بأمره وكبره خادم خيرة المطبعين أياك سلة لله ولا يادي به تمام من عبد الواحد غفر الله له

المطبع المصطفى محمد مصطفى



الحمد لله الذي جعل

في

فأفقه كل كلام الله الملك المتعام على ربه حيث علينا خاتمة الأنبياء سيد الأصفياء بالشرعية النقية السهلة البهية وأوضح لنا سبل الهداية
ونما ناعن طرقت الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وأيد به بالحج الساطعة والبراهين القاطعة وجعل لهم عبادته وزيارته
وتقبلاً واتبعوا في كل قرن بفضل الله وكلام الجهاد والدين المتين يوضح الحق بالبراهين وعدم على ما صرحوا إليه هتفهم بالاجر الجبريل بنزلهم بنيل التراب
الجبريل حكيم بلسانهم ما انشئت به صدق العمل كحيث قال العلماء ورثة الانبياء وهذا نبيه بأنه لا يزال من امته الى يوم القيامة طائفة من أهل الحق فأهمل الحق بالحق
على العامة فسيهان وفعلوا بأولسانهم ودايم جنان اشكرهم منه فلو فتيق والهداية وصحة البداية واليه النهاية اشهد ان كماله الا هو وحده لا شريك
له شهادة تنجيها في الآخرة واشهد ان سيدنا ومولانا محمداً عبداً ورسولاً الذي اخبرنا من شغلهم في الضلالة وسد لهم طرق اصول الشوائب وكبحوا روين لهم
الضلال والهمم ليتيسر لهم الوصول الى الحكم في الحوادث الواقعة ولا يتعسر عليهم الام افناء في الوقائع الحاكمة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خير الجزاء ولغفه
الى المراتب العظمى وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه صلوة زكية تامة وافية لا يحصى بعدد ولا تنفد الى الممد ولجلد فيقول الغافلون في السياسات
المخترت ما كتبك للتخيلات ابوسنات **محمد عبدالحجى الكنوي** لا خضار والنعني فجاوز الله عن ذنبه الجلي والحق ابن واجر العلماء في عصره وسيد
الكلار في عصره مولانا الحكيم الحافظ **محمد عبدالحكي** رحمه الله من رقة جنة النعيم ان الله تعالى قدس عبادته سبيل تجاربهم وحل بلسانهم
مغلقة قلوبهم ورفق طرق اتبعه على منعيه ولم يحصوه في جزأ مشهور فيتعسر السلول عليه كل منفسر جعل اختلاف من راء نبيه الذين هم القديس والمقدمين
واليه يجمع السالكون منهم ياخذ ما ياخذ من الاخذون وهم يبتدئ للفتنة ومنهم يجرى لامة وكثير من منع حضرة نبيه انما راسا لكة ويجار امتطاة ولا تشتر من احد ما
شرب من منبجها ومن لا يفر واحد منها اتصل بنشأها ولم يزل سلف هذه الامة على هذه الطريقة فكان الصفاية برضا الله عنهم يمتثلون في الاموال الشرعية
ويقيمون على ما ذهب اليه كدائل ظنية او نص صريحة ونلامذتهم كانوا يفترون من افادهم وبغوص فيهم انهم غيبيات ينف طائفة او يتوجه
الى الطعن التضيقة ما لم يظه دليل قاطع على الخطا او النسبة وانتقلت هذه السنة الوضعية الى اتباعهم واتباع اتباعهم من الامم المجتهدين والفقهاء والمفتين الى
ان من الله تعالى لاجبة الاربعه المشهورين باقتدار مذهبهم وشهرة مسلكهم وتدون كتبهم واجتماع اصولهم وفروعهم فاكبت كل من خل عن رتبة الاجتهاد
والترجيح وهم فالك متعالي اختيار مسلكهم التخيير فاختاروا جميعا عت مسلك من لا حلة في جميعه وقام بتأييده وتاميله وترجيه الى ترجيح مذهب من اتبعه وتوثيقه
فمن قرع قلوبا لقلب نسبيته من الخفية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم الى بتدوين الكتب جمع المسالك اقامة الحجج والملة كل في ثبات
ما اختاروا امامهم بلحد من كماله لا لاجبة والبراهين على مسلكهم على الفهم بالبراهين والوضعية ومع ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس بمختص في القسار لا
ولا ان الخطاء قطعي من خالفه بل كلهم بذلوا وسعهم والتفكير والتوضيح والتوضيح والتأويل والتعميم والتجريح من غير ان يلحن احد على احد طعنا

جاز عن حد وقد كان كثير منهم يزعمون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويقرنون ما حملك عليه مخالفتهم من غير عصبية مذهبية ولا عن هذه
 هي الحقيقة المتوسطة القارون باقامتها وبعدها التوفيق على سلكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب لستين الى ان خلف من بعدهم خلفهم والتابع
 اسلافهم وقد اوردوا هذه نفوسهم وتاكدوا على التمسك بها لئلا يتركوا في قلوبهم التفرقة للشريعة فاخذوا يخرجون مسائل متفرقة من اصول المتفرقة
 ويقرنون الحوادث المتكثرة على القواعد المتقولة فان تجدوا حديثا صحيحا او دليلا غريبا صحيحا انما استدلوا به في الجواب عنه بالتأويل والتمسك
 او الضعيف وضعفوا القوي وقروا الضعيف زعمهم ان ما ذكره في وخرجه او نقل عن حكمه ولا يمكن انما للدليل الصحيح وان امامهم ومن سبقهم
 لم يقولوا به الا بعد ظهور الدليل الخلف الصحيح واستنكفوا على ان يقبلوا قوة دليل الغلات ويشيروا الى قوة الغلات ومع كل ذلك اجتنابوا عن تحقيق
 من الظهور الطعن على من نازعهم بل اتفوا على الجرح والقدح واثبات قوة مسائلهم وضمفوا قول مخالفتهم على من هاجموا اختلاف الطوائف وضمفوا محجهم
 مذهب على مذهب ليس فيه نقعة وان طاعت فتاوى اكثر الناس خرين الذين هم فقهاء كرام لكنهم ليسوا بالمحدثين من اصحابنا لهذا رتبة
 وجدنا على هذه الطريقة الساقية ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا بالمهمة الكبرى ونصبوا ايات المناذعة العظمى واخذوا في حصول الصحة
 على مذهب امامهم وان خالفوا احاديث الصحيح المصححة من غير ان يقيم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكموا بخطأ مذهب مخالفهم وان اتوا بالدلائل القوية
 مع قوة الاحتجاج بها ورواها فاننا سئلنا عن مذهبنا لعين باننا صواب يحتمل الخطأ واذا سئلنا عن مذهب مخالفتنا لعين باننا خطأ يحتمل الصواب
 احتمل الاول يتأمل في ما حكم به امامهم وقرروا على العمل في مداركهم فاخذوا اذا عرض عليهم الدليل الصحيح الصحيح مخالفتنا اختاروه قالوا لا عبرة بآراءنا
 وسلفنا لغيرنا فقه وان طاعت كتب اكثر المحدثين ووجه هذا الاستدلال بتقدمهم في احدى طبقات الفقهاء باعدون عن مرجع من مذهب الحديث
 وهذه الطريقة المتفرقة للمترتبة ليست بمنصبة بجماعة دون جماعة بل هي الخفية والشاغبة والمالكية والحنبلية ثم خلف من بعدهم خلف تغفلوا
 عليهم بنوع من الالات الاجتهاد الخبيث ويكفر عليهم الترجيح المخصوص فتوجهوا الى اختيار الطريقة المتوسطة ولقد صابروا في ما فعلوا لكن اخطاوا في انهم استنكفوا
 من الاجرول تحت النسب لربعة وظنوا الانتساب بها من عدم المستقيمة بل رقي بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا للسنة
 وفي انهم قصده امر المتجربا دة الفعال الحكيم بجزئه ولم تحكم الشريعة بانفاذ من موافقة الناس كما هم خاسرون وعامهم على هذه الرواية ونزجهم
 عن الانتساب بمذهب النسب لربعة وانما يمكن لهم العلم بهذا الحكم ولا يتميز بين الحلال والحرام وازادوا بطلان هذه السنة القديرة التي اقرها الله تعالى
 لمصالح عباده ولويتا ملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على ما زاد في قوم ذلك موجبا للنسب والجلال وانعكست الهداية بالضللال ثم خلف من بعدهم
 خلفا ضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا الامن ثاب وأمرهم على علاج حالهم وهم اكثر من في عصونا وشق من معصويتنا
 نأقوا التنية الا عظم على اية العاكول اسميا اما من الاقذاه كما لم الج حنيفة الا عظمه لمرادهم الجرح والقدح وكل مقصودهم الطعن في الطرح
 ليس لهم حظ من الدين والتقوى ولا نصيب لهم من تآبئة الفتى تراها راسا عدهم التوفيق لطاعة كتب الحديث المعبرة ووجدوا فيها
 احاديث مخالفة للاما لا عظم وغيره من معتقدي العالم بسطوا السننهم بالطعن فيهم باسم المعن من دون ان ينظروا الى الامم المتواترة المحسنين
 ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متقدمة من الفسرين والاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطأ الامام
 الاعظم في مسائل عديدة على سبيل الجزم وينعمون ان تركه حتموا توافقهم محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبهم علوم رتبة
 رؤسا ثم نازعوا الخفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسود بآمين وبالصلاة في الصلوة وترك رفع اليدين
 عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في نزاعهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكد الى
 ما لا يتناهي من كرم انصيب لهم من العلم ولا حصة لهم من الفهم فخر من الحلال وخالوا الحرم وابعوا الغيبة وطعنوا في ائمة وتحقير
 اهل الاسلام وضربوا اهل الاكرام وسبوا نذلهم وفتنهم وابتدعوا في حكمهم وابتدعوا في ضلالهم وغير ذلك من المحرمات
 المنصوصة والمكروهات المشهورة ولم يحسنوا ولا احد تقليد الخفية في هذه المسائل فلما فسد امومهم لم يبق راحة من ذلك استعملوا
 بكل من تندى فيها بالخفية بالمحرمات للذكور وقد قابلتهم طائفة عظيمة اخرى حفزوا اليها التفرط الى ما تحت التزقي استساقوا في هذا

[illegible][illegible]

الایاب الادلے کے ذکر اور شہادتۃ الصحاہ و درجہ کیم

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سلك الثالث سلك المالكية ومن اتبعهم في هذه المسئلة في السرية دون البرهانية فثبت كل سلك مذهب منشئة ومسالكة متفرقة
اما المسئلة الاولى فمن سلك عليه من اكثر من الفراء وفيها اثنان منهم من يصرح بانهم عنها ومنهم من يصرح على كراهتها ومنهم من قال بغيرها ومنهم من
تفوه بنفسا والصلوة بها وهذا القول لا يخبر بضعف الاقوال في هذا البحث وادعها بل هو باطل قطعاً وبحق باطل يقتل به خماً وينظم سلك
الاقوال المودودة التي لم يقم صاحبها عليها حجة ودليل وهو مشتمل على تعريض كبير متبادر غاية الضاد لقول من قال ان الصلوة تقسدت بكونها في المحل
لذا ادرك الامام في الركوع فاعتكف به ولم يتيسر له ان يقرأ فاتحته فتعسدت صلاته فانه مشتمل على فراط كبير بالانقراض في الحكم بنفسا والصلوة بقراءتها
التي هي في الحكم بنفسا كما يترك قراءتها واما مثل هذا القولين لا كمال الاستدلال على ترك دفع اليدين عند الركوع في الصلوة بقول
الاولين الذين قيل لهم كمالا يدعيهم الصلوة والاستدلال على ثبوتها في قوله تعالى لا يركعون الا لله وحده والاعمال
المشهورين وقفت على كتاب لبعض مشايخ المنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن جملة ما فيه الاستدلال على ترك دفع اليدين في الصلاة
بقوله تعالى لم تزلوا الذين قيل لهم كبراً ايديكم واتيتم الصلوة وما زلتنا حكيماً لا صفاً على سبيل التهيؤ الى انه ظفرت في تفسيره ليعلم بانهم عنده هذا
اللعظيم وذلك انه حكى في سورة الاحزاب عن القاصي النخعي انه قال في قوله تعالى واذا ركعوا فاجعلوا يديهم سجدة الى ان يركعوا في الصلوة فهذا
في طرفه وذلك في الطرف الاخر انه في قوله تعالى فليعلم العاقل ان امثال هذه الافاويل هي في الحقيقة للنظر في منخرقة واحدة عند الماهرين وهذه عبارات صاحبنا
للمنفية الذين هم المتفردون بالسلك على هذا المسئلة من بين اصحاب الايمه المشهورة كالربعة الدالة على انهم المتفردة واقوالهم المتفرقة **قال**
صدر الشريعة في شرح الوفاية ولا يقرأ الفاتحة خلف الامام ولا يجمع وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
اذا اكبر الامام فليكن له واذا قرأه فانه يقرأ الفاتحة خلف الامام ولا يقرأه الا هو وقيل عليه السلام لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
مع ما يتعلق به من قوله تعالى لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
وقال عليه السلام لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

هذا هو السلك الثالث من سلك المالكية ومن اتبعهم في هذه المسئلة في السرية دون البرهانية فثبت كل سلك مذهب منشئة ومسالكة متفرقة
اما المسئلة الاولى فمن سلك عليه من اكثر من الفراء وفيها اثنان منهم من يصرح بانهم عنها ومنهم من يصرح على كراهتها ومنهم من قال بغيرها ومنهم من
تفوه بنفسا والصلوة بها وهذا القول لا يخبر بضعف الاقوال في هذا البحث وادعها بل هو باطل قطعاً وبحق باطل يقتل به خماً وينظم سلك
الاقوال المودودة التي لم يقم صاحبها عليها حجة ودليل وهو مشتمل على تعريض كبير متبادر غاية الضاد لقول من قال ان الصلوة تقسدت بكونها في المحل
لذا ادرك الامام في الركوع فاعتكف به ولم يتيسر له ان يقرأ فاتحته فتعسدت صلاته فانه مشتمل على فراط كبير بالانقراض في الحكم بنفسا والصلوة بقراءتها
التي هي في الحكم بنفسا كما يترك قراءتها واما مثل هذا القولين لا كمال الاستدلال على ترك دفع اليدين عند الركوع في الصلوة بقول
الاولين الذين قيل لهم كمالا يدعيهم الصلوة والاستدلال على ثبوتها في قوله تعالى لا يركعون الا لله وحده والاعمال
المشهورين وقفت على كتاب لبعض مشايخ المنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن جملة ما فيه الاستدلال على ترك دفع اليدين في الصلاة
بقوله تعالى لم تزلوا الذين قيل لهم كبراً ايديكم واتيتم الصلوة وما زلتنا حكيماً لا صفاً على سبيل التهيؤ الى انه ظفرت في تفسيره ليعلم بانهم عنده هذا
اللعظيم وذلك انه حكى في سورة الاحزاب عن القاصي النخعي انه قال في قوله تعالى واذا ركعوا فاجعلوا يديهم سجدة الى ان يركعوا في الصلوة فهذا
في طرفه وذلك في الطرف الاخر انه في قوله تعالى فليعلم العاقل ان امثال هذه الافاويل هي في الحقيقة للنظر في منخرقة واحدة عند الماهرين وهذه عبارات صاحبنا
للمنفية الذين هم المتفردون بالسلك على هذا المسئلة من بين اصحاب الايمه المشهورة كالربعة الدالة على انهم المتفردة واقوالهم المتفرقة **قال**
صدر الشريعة في شرح الوفاية ولا يقرأ الفاتحة خلف الامام ولا يجمع وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
اذا اكبر الامام فليكن له واذا قرأه فانه يقرأ الفاتحة خلف الامام ولا يقرأه الا هو وقيل عليه السلام لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
مع ما يتعلق به من قوله تعالى لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
وقال عليه السلام لا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو ولا يقرأ الا هو
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

في كل من هذه القراءات ما شاع من ثمانية نفر من الصحابة منهم الموصي وعبادة وقد دون أهل الحديث أساليبهم ثم لم يقدروا على نقله في صلاة الفاتحة قبل ذلك
والكاتب قال الشيخ ابن خضرة قبل عند محمد لا يكره وعندهما يكنى انتهى ومثله في شهر الكائن العيين المسمى به من الحقائق وفي المحبتي شهر عتقنا وقد وري
في شهر كوفي للزبد وروى القراءات خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عندهما وعن ابن حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر
والعصر وبما شاء من القراءات انتهى وفي غنية المستقلة شهر منية المصلي بعد ذكر الأثر الواردة في المنع وهذه النصوص كره ابن حنيفة وابن يونس
قراءة المأموم في السرية أيضاً وهو كراهة تحرير كما يفيد من قول صاحب الهداية وعندهما كراهة يكره من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم
سواء اذا استدلل عليها بما فيه وحيد أو بالمراد ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى وان كانت مستفسدة عند محمد فان لا يحرر قولها لما مر من دلالة انتهى وفي
تبليغ الحقائق شرح كنز الدقائق للشيخ الزبيدي لا يقرأ الموتر خلف الامام بل يسمع وقال المشافعي يجب على الموتر قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا صلوا
الا بآذانكم الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال المأموم من لم يقرأ الفاتحة لا يقرأ الا بآذانكم الكتاب فانه لا صلوا لمن يقرأه بها انتهى
وفي الهداية لا يقرأ الموتر خلف الامام خلافاً للشافعي في الفاتحة انه ان القراءة ركن مشتركة فيشترط ان يقرأ على السلام من كان له امام فقرأه الا انهم
قراءة له وعليه اجماع الصحابة ويستحب على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد وبكره عندهما لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الهداية المسماة
بالنهاية قوله في ما يروى الخ وقال شمس الامين للشيخ في نفسه حله في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله البخاري انه قال لا يقرأ من الزيادة فيقول
الشيخ اسنانه انتهى وفي حاشية الامام الهذلي يقول في قوله يكره عندهما لما فيه من الوعيد فقد روى ان المنع عن القراءة ما شاع من
ثمانين من الصحابة وقال علي بن مرقه خلف الامام فقد اخطأ السنة وقال سعد بن ابى وقاص وزيد بن فروخ خلف الامام فلا صلوا له وانما الصلاة اذا كان
غير مدركه بالقياس كانت محمولة على السماع فيعبر عن الخبر المقتضي الوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والقول موجب المحرم اذا قلنا انما يصل للمحرم وتكره ذرية
ما كفى الله عنه خير من عبادة التقاليد انتهى وفي البناية شرح الهداية للشيخين في تفسير قراءة المقتضى الفاتحة احتياطاً لما مر من الخلاف
فيها روى بعض المشايخ عن محمد وفي الزخيرة في قوله المقتضى خلف الامام في صلوة لا يحرر فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن خضرة بعض مشايخنا لا يكره
في قول محمد واطلق للصنف كلامه وهو ادعى حالة الخافه دون الجهر وفي شرح الجواهر لا يحرر كذا في السجدة عن بعض مشايخنا ان الامام لا يصل
القراءة عن المقتضى في صلاة الفاتحة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر دلالة المانعين وانما الصلاة في المنع واتجر
عبد الله بن طاهر بن غنيمته قال علي بن مرقه خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني عن طريق وقال لا يصح اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
هذا روى عنه عبدالله بن ابي ليلى الا نضار روى عنه باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه فاهل الكوفة انما اختلفوا وتركوا القراءة خلف الامام
فقط لانهم لم يحرموا وان ابي ليلى هذا رجل مجهول انتهى كلام ابن حبان ولا يصح ان نسبة الى اهل الكوفة بعضهم بل هو منعه وهي عندهم تركه
والمراد كراهة تحرير كما يفيد من قول الصنف وبكره عندهما لما فيه من الوعيد وهو بعض مشايخنا بانما لا يصل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انه
لا يصل خلف الجهر الا على ما مر منه قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما يروى عن محمد يقتضي هذه العبارة انها ليست بظاهر رواية عنه كما قال في
الزكوة خلافاً لابي يوسف ما روى عن في دين الزكوة وهو الذي يظهر من قوله حاشية الزخيرة بعض مشايخنا ذكره وان علي بن محمد لا يكره وعلى قوله اي كره في بعض
الرايع الاصحابه يكون انتهى من قول محمد كرهها فان عبادات في كتبه موصوفة بالتجافي عن خلافه فانه في كتابه لا يذكر باباً في القراءة خلف الامام بعد ما استدلل
علقه بن قيس ان ما قرأه في ما يجهر فيه ولا في ما يجهر فيه قال به نأخذ لا نرى القراءات خلف الامام في شيء من الصلوات يجهر فيها ولا يجهر فيها في سائر
انما روى قال محمد لا ينبغي خلف الامام في شيء من الصلوات حتى هو لها بعد ان روى في من القراءة في الصلوة ما روى في غير ذلك لا قراءة خلف الامام
في ما جهر ولا في ما لم يجهر فيه بذلك ما عت حاشية الامام في رواية حنيفة وقال الشافعي في نفسه صلواته في قول عدة من الصحابة ثم لا يفرق الاحتياط
علام القراءة خلف الامام لا الاحتياط هو العمل بما يروى ليلين وليس مقتضى اقراءها القراءة بل المنع انتهى وفي الجواز ان شاع من ثمانية نفر من الصحابة
بعد نقل عبارة الهداية ويستحب على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد في حققة في غاية البيان بان محمد اوصى في كتبه بعدم القراءة خلف الامام في ما يجهر فيه
وما لا يجهر فيه نأخذ به نأخذ به قول حنيفة ويحجب عنه بان حاشية الهداية لم يجز مرابته من قول محمد بل في ما لا يجهر فيه نأخذ به نأخذ به قول حنيفة انتهى وفي حاشية النزاهة

[illegible]

صاحبها لا يدري من هو محمد انه استحسن قراءة الفاتحة خلف الامام علي سبيل الاحتياط وعند ما قرع المأمور بكيفية الحديث سعد من غير اخلال كما لم يخطئ
 ولا يتأتمنى وفي خلاصة الكيفية عند ذكر وجبات الصلوة والاضافات المقدى وقت قراءة الاسام وقال في هاتين شيئا من كبر المصاحبة انتهى وفي
 المقدمة مكره كراهة تحريم ولا خلاف في الجهرية وما في السرية والفتحة عند محمد وآدم الكراهة المروية عن ثمانين من كبار الصحابة انتهى وفي
 الدار المختار وشبهه تنوير الامام والمؤلف لا يقره مطلقا ولا يفتي في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرع كره تحريما وقصر في
 الآدم وفي درر البحار عن مسطر خواجه انه اقتصد في قوله في ما هو مروى عن عدة من الصحابة فالتزم احوط انتهى وفي مجمع الفوائد شريفة
 الا بصار والمؤلف لا يقره مطلقا يعني لا الفاتحة ولا غيرها سواء في السرية والجهرية قال الشيخة في السرية لا يفتي في ان هذا ظاهر الرواية وقال في الهداية
 ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما روي عن محمد وقال في التقدمة وبعض مشايخنا ذكره ان علي قول محمد لا يكره وعلى قول الكمال لا يكره قال الآدم انه يكره قلت لا يفتي
 محمد في من هذا فقد قال في كتابه لا يكره الا في قراءة خلف الامام في شيء من الصلوة وقال في كتاب الحج لا يكره خلف الامام في كل شيء من الصلوة ولا يكره
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراءته الامام قرأه له انتهى وقال الخطاط في حواشي الدر المختار بقوله ويكون فاسقا
 الظاهر عند ذلك عند الامام لا يفتي في ذلك ولا يفتي في غيره وفي مرقا الفلاح شهر نور الاضمار كراهها للشرك بل لا يقره المؤيد بل يستعمل حال محمد الامام
 ويستعمل حال اسارده وان قرأ المأمور الفاتحة او غيرها كره ذلك تحريما انتهى انتهى وقال الخطاط في حواشيه عليه ما في شهر الكافي للبرقي روى ان
 القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط لا تسجد محمد فذكر عند ما روى في الحديث في فضل السجدة ان كان في صلوة السجدة قراءة المأمور عندهما وقال محمد كذا
 بل يستحب به ناخذ لانه احوط وهو مذهب الصديق والفارق والحوثي فقد صرح الكمال برده انتهى فليكن في هذه العبارات وغيرها الواردة
 في كتب الثقات من الاختلافات وليحفظ ان المنسوب اليه اثنا الثلاثة ثلثة اقوال الاول انهم اختاروا ترك القراءة لانه لم يجرى في
 بان كراهه او حرمة كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكر الشرح في الاختلافات الواقعة في هذا البحث في كتابه الميزان بقوله ومن ذلك قول الحنفية
 بعد وجوب القراءة على المأمور سواء جهرا لا محلا او سرا بل لا تسلم له القراءة خلف الامام محال وكذلك قال احمد ومالك انه لا تجب القراءة على
 المأمور محال بل كرهه مالك لما روى عن يقره فيما يجزئ فيه الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب احمد القراءة في ما خافت فيه الامام مع قول
 الشافعي تجب على المأمور القراءة في ما ليس فيه الامام حرما وفي الجهرية في ارجح القولين وقال الآدم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف
 والثاني والرابع في كل منها تخفيف واما الثالث فشد فانه في قول صاحب تحفة الامامة في اختلاف الامامة اختلاف في وجوب القراءة على المأمور
 فقال ابو حنيفة لا تجب سواء جهرا لا محلا وخاف بل لا تسلم له القراءة خلف الامام محال وقال مالك لا تجب القراءة على المأمور محال بل كرهه مالك
 نذكر ما روى عن يقره فيما يجزئ فيه الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب احمد في ما خافت فيه الامام موقر بين ان يسمع قراءة الامام وبين ان لا يسمع
 وقال الشافعي تجب القراءة على المأمور في السرية والراجح من قوليه وجوب القراءة على المأمور في الجهرية وحكم عن الآدم والحسن بن صالح
 ان القراءة سنة انتهى وهذا هو الذي اتفق عليه في الجهرية والفتحة عند محمد كراهة تحريم وهو الذي ذكره ابن الحارث في قوله من قرأ القرآن من غير ان يسمع
 حق قراءة الفاتحة مكرهة عند محمد كراهة تحريم وهو الذي ذكره ابن الحارث في قوله من قرأ القرآن من غير ان يسمع كراهة تحريم وهو الذي ذكره ابن الحارث في قوله من قرأ القرآن من غير ان يسمع
والثالث ان قراءة الفاتحة مستحسنة ومستحبة في السرية ومكرهة في الجهرية في رواية عن محمد كما ذكره صاحب الهداية والذخيرة وغيرهما
 وهو رواية عن ابو حنيفة كما ذكره الزاهد في المجتبى وهو الذي اختاره ابو حنيفة وشيخ التسليم كما ذكره جماعة من المحققين والقول في كتاب صاحب
 التفسير لاحد محال الاختلاف في المسئلة بلغة اتمامه حق ان يجب ابو حنيفة الرعي على انكاره في الشافعي على التارك فان رأيت خطأ في الفتحة الصوفية والشافعية
 الحنفية تراهم يستحسنون قراءة الفاتحة ولو كان استحسنه محمد ايضا احتياطا فيما ذكر عنه انتهى واستظهر على انكاره في الفتحة شهر المشكره حيث
 فلا اختلاف في قراءة المأمور فانه في الشافعي انه يقرأها في السرية والجهرية وهو مذهب احمد واحمد قول الشافعي انه يقرأها في السرية وهذا مذهب حنيفة
 لا يقرها في السرية ولا في الجهرية كذا نقله الطيبي الامام محمد من يمتثلها فان الشافعي في القراءة في السرية وهو ظاهر من جميع الروايات بعد ريقه وهو
 مذهب الامام مالك ايضا انتهى ومن هذه الرواية ليست ظاهر الرواية عن محمد وانما مخالفة التوجيه في الموطأ وغيره وهذا استضعف ابن الحارث

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وَسَيُجَنَّبُكَ الْأَسْوَاقَ وَالْأُكُوفَ
الْأُكُوفَ الْمَنَافِقَ وَأَقْصِرْ كَيْدَكَ
وَالْعَصَا أَفْشُرْ بِهَا الْمَعْلُومَ
وَالْأَسْوَاقَ الْأَكْثَرُ الْأَعْلَمَ

[illegible][illegible]

[illegible]

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي في نسخة

لنفسها بل عند من يتفكر في العمل به وحصول هذا المقصود عند قراءة الامام من سلام الله عليه وما كان يدان المقصود من الاستماع فاذكرنا ذهاب بعضهم
الخرج في الرواية للمنفرد في ما كانت فانهم انما ذهبوا الى من جهة من المقصود من الاستماع من التذبر والتفكير كما في الالات والاحتكام ولو كان المقصود
مجرد ذلك لما كانت تلك من هذه الالاف المذكورة وحبنا ايضا بذلك عليه سابق هذه الالاف وسياتقنا اننا نقلنا قال هذا بصائر من ذلك وهو
ورقة من ثمنه من خاتمة القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فانه لما ذكر ان القرآن بصائر للقلب يصوبه الحق ويدرك الصواب ويهدي
يصل العلى من جهة امر بالاستماع وبكلامه نصيبك ترتب الحكم على هذه الاوصاف اذا تقر بها ذكرنا فنقول لا يخلو هذا المقصود ولا يحصل من شريحة لكل
احد لا بعدد وره منه فتعين طريق العين داخل الصلوة وما فيها ولا يفي فيه ليعتقون الاستماع من جهة كفاية من الالاف والسنة والعقل وفيها
دليل على ما يدل على الملاحقة هذه كما يتلوه على كل حال من جهة الالاف مستترة وقدم الالاف في الاستماع خلفها كما امرنا الله تعالى في القرآن خارج
الصلوات فان في بعض المواضع فيه حكاية تركه عندنا وفي بعضها لا انتفى ملخصا ويرد عليه من المخالفين وجه الالاف اول هذه
الالاف تركت في النسخة لاستقامتها فالباطل قراءة القرآن فلا تدل على وجوب الاستماع والاضافات حال النسخة لا على السكوت حال القراءة والواجب
عنه من وجوب الوجه الاول بالبراهين عن الصحابة ومن بعدهم في شأن نزولها مختلفة على ما اوردته السيوطي في تفسيره الذي المنشور وكتاب
اسباب النزول والناظر الذي في نسخة المراتية في نسخة المراتية والحافظ ابن حجر الصقلي في الدرر النيرة في تخرجهما حديث الحدادينو وغيرهم وكثير
فاخرج ابن جرير وابن ابى حاتم وابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة وابن حبان في كتابه في هذه الالاف تركت في دفعه كالحصوات وهم خلفه في
على المعلى ولم في الصلوة واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن ابن عباس قال خافوا في القرآن فاستمعوا له هجروا في الصلوة المفروضة
واخرج ابن جرير وابن عسوية والبيهقي في القراءة عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم اقام خلفه خلفه عليه فترك في هذا في المكتوبة واخرج سعيد بن جبير
والبيهقي في القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة لم يقرأ في غير الصلوة واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
قراءة ما سئلوا عن تركت في قراءة القرآن فاستمعوا له فقرأوا ونصروا واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانصتوا في قراءة القرآن فاستمعوا له واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه الاستماع قال لا انزلت هذه الالاف فاستمعوا له فانصتوا في قراءة الامام اذا قرأ الامام فاستمعوا له وانصتوا واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
ابن جرير والبيهقي في القراءة عن ابن جرير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة لم يقرأ في غير الصلوة واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
واخرج ابن جرير وابن عسوية والبيهقي في القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة لم يقرأ في غير الصلوة
فانزلت هذه الالاف فاستمعوا له فانصتوا في قراءة الامام اذا قرأ الامام فاستمعوا له وانصتوا واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
فانزلت في اخافوا في القرآن الالاف واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قرئ القرآن الالاف واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن عباس عن ابن جرير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة لم يقرأ في غير الصلوة واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
صلى الله عليه وسلم على نبيه عليه وكان الرجل قبل ذلك يتكلم في صلواته ما يحسنه فلما قرأه رده عليه وقال لا يصنع ما يشاء وانما نزلت واذا
قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن عباس عن ابن جرير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة لم يقرأ في غير الصلوة واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي
عنه في الاصل من هذا كل الحق ان المسلمين كانوا يتكلمون في الصلوة كما يتكلمون اليوم والنصاراء فترك في هذا قرأ القرآن الالاف واخرج
عنه في الاصل من هذا كل الحق ان المسلمين كانوا يتكلمون في الصلوة كما يتكلمون اليوم والنصاراء فترك في هذا قرأ القرآن الالاف واخرج
يقول انهم لم يسموا فيقول ان كان انزل الله هذه الالاف فامرهم بالاستماع والاضافات حال النسخة لا على السكوت حال القراءة والواجب

في حقهم ما حقهم من الصلاة باللسان والاستماع بالاذنين واخرج عبد بن حميد عن الفضل قال كان ابي بكر في الصلاة في مكة
 الاية واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 رسول الله في الصلاة وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فلو لم يسمع الكلام في الصلاة وفي الخطبة لا تلاصق صوت من تكلم يوم الجمعة ولا ما يطلب
 فلا صلاة له واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وابن ابي حنيفة والبيهقي في القراءة عن
 بما حدث في هذه الاية قال هذا في الصلاة والخطبة يوم الجمعة واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن حبان عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 اثنين في الصلاة والامامة وفي الجمعة والامامة يطلب واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الصلاة واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال عند الصلاة المكتوبة والذكر واخرج
 عبد الرزاق وابن النضر عن ابي حنيفة قال كانوا يرفعون اصواتهم في الصلاة حين يسبحون ذكر الجنة والجنة فانزل الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
 واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 سألت ابن عباس عن قوله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له هذا الكل قارى قال لا ولكن في الصلاة واخرج عبد بن حميد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 كى اذا امره امام بآية خروجه او آية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال السكوت واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 غطي وجهه بشي وبنا ذلك قوله الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فيكون ان يشغل بوجهه وشيئا من وراءه فيسمعوا واخرج ابن
 جرير وابو الشيخ عن ابن مزيه في قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا اذا قام الامام في الصلاة في هذه الاية ان تسمعوا منهم في سبب نزل
 الاية على قول واحد انها نزلت في سماع الخطبة وثانيها انها نزلت في القراءة خلف الامام في الصلاة وثالثها انها نزلت في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 خلف الامام عند ايات الترخيب وشكها انها عام لكل سامع القرآن سواء كان في الصلاة او في الخطبة وسلكوها انها نزلت
 في القراءة في الصلاة والخطبة جميعا ومن ثم اختلف المفسرون في تفسيرهم فمنهم من ذكر اختلاف فيه من غير ترجيح منهم من
 اخذ بعضها ومنهم من بطل بعضها ومنهم من ابدى احكاما سواها ففي معالم التنزيل للبيهقي في اختلاف في سبب نزل هذه الاية
 فذهب جماعة الى انها في القراءة في الصلاة وروى عن ابي هريرة انه سئل عن ابي حنيفة في الصلاة بها السكوت فقال نعم نزلت
 في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وقال الكشي كان ابن مزيه في الصلاة حين يسبحون ذكر الجنة والجنة وهذا قول الحسن والزهري والضعف
 ان الاية في القراءة في الصلاة وقال سعيد بن جبير ومجاهدان الاية في الخطبة وقال سعيد بن جبير هذا في الانصات يوم الاضطر
 ويوم الجمعة وفي ما جهر فيه الامام وقال عمر بن عبد العزيز لا انصات لكل واعظ ولا ولاها وهو انها في القراءة في الصلاة لان الاية مكية
 والجمعة وجبت بالمدينة انتهى مخلصا وفي تفسيره البضاوي نزلت في الصلاة كانا يتكلمون فيها فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت
 له ولما امره بالمدنية انتهى مخلصا وفي تفسيره البضاوي نزلت في الصلاة كانا يتكلمون فيها فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت
 على الامام وهو ضعيف انتهى وتوقف الشهابي في هذا ما ذكره من احتياج الحنفية لضعف فيه بل ظاهر النظر معه والكلام عليه
 وما فيه مفصل في الفروع انتهى وفي تفسيره الجلالين نزلت في ترك الكلام في الخطبة وغيرها كما لا شك فيها عليه وقيل في قراءة القرآن
 مطلقا انتهى وقال الشيباني في الحاشية عليه هذا قوله في سبب نزلها وبقوله ان القرآن حكاهما الخازن ونفسا مختلف
 اصله في اللسان التي امر الله بالاستماع لها والقراءة في ذلك اقول الاول وهو قول الحسن واهل الطائفة من غير هذه الاية على الجمهور على وقت
 الاستماع والسكوت واجبين وتعلقا في ذلك اقول الاول وهو قول الحسن واهل الطائفة من غير هذه الاية على الجمهور على وقت

في حقهم ما حقهم من الصلاة باللسان والاستماع بالاذنين واخرج عبد بن حميد عن الفضل قال كان ابي بكر في الصلاة في مكة
 الاية واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 رسول الله في الصلاة وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فلو لم يسمع الكلام في الصلاة وفي الخطبة لا تلاصق صوت من تكلم يوم الجمعة ولا ما يطلب
 فلا صلاة له واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وابن ابي حنيفة والبيهقي في القراءة عن
 بما حدث في هذه الاية قال هذا في الصلاة والخطبة يوم الجمعة واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن حبان عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 اثنين في الصلاة والامامة وفي الجمعة والامامة يطلب واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الصلاة واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال عند الصلاة المكتوبة والذكر واخرج
 عبد الرزاق وابن النضر عن ابي حنيفة قال كانوا يرفعون اصواتهم في الصلاة حين يسبحون ذكر الجنة والجنة فانزل الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
 واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 سألت ابن عباس عن قوله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له هذا الكل قارى قال لا ولكن في الصلاة واخرج عبد بن حميد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 كى اذا امره امام بآية خروجه او آية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال السكوت واخرج ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 غطي وجهه بشي وبنا ذلك قوله الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فيكون ان يشغل بوجهه وشيئا من وراءه فيسمعوا واخرج ابن
 جرير وابو الشيخ عن ابن مزيه في قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا اذا قام الامام في الصلاة في هذه الاية ان تسمعوا منهم في سبب نزل
 الاية على قول واحد انها نزلت في سماع الخطبة وثانيها انها نزلت في القراءة خلف الامام في الصلاة وثالثها انها نزلت في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 خلف الامام عند ايات الترخيب وشكها انها عام لكل سامع القرآن سواء كان في الصلاة او في الخطبة وسلكوها انها نزلت
 في القراءة في الصلاة والخطبة جميعا ومن ثم اختلف المفسرون في تفسيرهم فمنهم من ذكر اختلاف فيه من غير ترجيح منهم من
 اخذ بعضها ومنهم من بطل بعضها ومنهم من ابدى احكاما سواها ففي معالم التنزيل للبيهقي في اختلاف في سبب نزل هذه الاية
 فذهب جماعة الى انها في القراءة في الصلاة وروى عن ابي هريرة انه سئل عن ابي حنيفة في الصلاة بها السكوت فقال نعم نزلت
 في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وقال الكشي كان ابن مزيه في الصلاة حين يسبحون ذكر الجنة والجنة وهذا قول الحسن والزهري والضعف
 ان الاية في القراءة في الصلاة وقال سعيد بن جبير ومجاهدان الاية في الخطبة وقال سعيد بن جبير هذا في الانصات يوم الاضطر
 ويوم الجمعة وفي ما جهر فيه الامام وقال عمر بن عبد العزيز لا انصات لكل واعظ ولا ولاها وهو انها في القراءة في الصلاة لان الاية مكية
 والجمعة وجبت بالمدينة انتهى مخلصا وفي تفسيره البضاوي نزلت في الصلاة كانا يتكلمون فيها فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت
 له ولما امره بالمدنية انتهى مخلصا وفي تفسيره البضاوي نزلت في الصلاة كانا يتكلمون فيها فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت
 على الامام وهو ضعيف انتهى وتوقف الشهابي في هذا ما ذكره من احتياج الحنفية لضعف فيه بل ظاهر النظر معه والكلام عليه
 وما فيه مفصل في الفروع انتهى وفي تفسيره الجلالين نزلت في ترك الكلام في الخطبة وغيرها كما لا شك فيها عليه وقيل في قراءة القرآن
 مطلقا انتهى وقال الشيباني في الحاشية عليه هذا قوله في سبب نزلها وبقوله ان القرآن حكاهما الخازن ونفسا مختلف
 اصله في اللسان التي امر الله بالاستماع لها والقراءة في ذلك اقول الاول وهو قول الحسن واهل الطائفة من غير هذه الاية على الجمهور على وقت
 الاستماع والسكوت واجبين وتعلقا في ذلك اقول الاول وهو قول الحسن واهل الطائفة من غير هذه الاية على الجمهور على وقت

هذا هو من الكتب التي روي بها هذا الخبر عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم في التفسير المذكور وهو من كتب التفسير التي روي بها هذا الخبر

وفي موضع في القرآن يصح كل واحد استقام له والسكوت القول الثاني انما نزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على
وهو خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل الكلبى كما في رواية اخرى انهم في الصلوة حين ليصرون ذكر الجنة والملائكة القول الرابع انما نزلت في السكوت
عند الخطبة يرويها عن سعيد بن جبير ومجاهد بن عطاء وهذا القول قد اختاره جماعة وقيل كان الآية مكتوبة بالخطبة فاجبت بالخطبة
انتهى كلام الخازن وقوله في هذا الخبر البحث ذكره ايضا غيره كالتحريم والتحليل كون الامم للرجوع على اربعة الخطبة لا يوافق طائفة الشافعية
الجليل لان استقام الخطبة عند سنة ثمان مئة مئة على هذا القدر انتهى **في مدارك التنزيل** المستفاد من وجوب الاستماع والانصات
وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها وقيل من هذا انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
في استقام الخطبة وقيل في غيرها لا يحكيكم انتهى **في الكشف** ظاهر وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها وقيل من هذا انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
فمن لم يسمعوا منه في غير الصلوة كان ينصت القوم اذا كانوا في مجلس قرا فيه القرآن وقيل من هذا انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
فاستمعوا له فاعملوا بما فيه ولا تتجاوزوه انتهى **في تفسير الفراء** اذا نزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على
والسكوت واجبا ولما من فيه افعال الاول هو قول الحسن قول اهل الظاهر بانما نزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على
والقول الثاني انما نزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على
السكوت عند الخطبة وفي الآية قوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل من هذا انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
قيل هذه الآية بان اقوام من الكفار يطلبون ايات مخصوصة ومجربون مخصوصة فاذا كان الرسول لا ياتيوا بكلام الا اجتنبوا ما غامر الله رسول الله فيقول
جاء يا من يلامهم انه ليس له اقتدر على ربي وليس له ان لا انتظر الحق شيئا بعد ان النبي لما نزلت الايات بنزلت فيهم على كلام في الصلوة والقرآن فانزلت فيهم على
مجرة تامة كافية في اثبات النبوة وجه الله هذا المعنى بقوله هذا بعبارة من دكره وحدي ورحمة لقوم يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له المراد منه قراءة قائله خلف الامام لم يحصل بدين هذه الآية وبين ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظر وحصل منسك الترتيب
ونذلك لا يلحق بشأن الله في جبلت يكون المراد منه شيئا اخر سوى هذا الوجه وتقريره انما ادعى كون القرآن بعبارة وحكي ورحمة من حيث انه
مجرة واحدة واحدة وكونه كذلك لا يظهر الا بشئ مخصوص وهو ان الله عليه السلام لما قرأ القرآن على اولئك الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يفهموا
علمه فخلصه ويحفظوا ويأمنوا من العلوم الكثيرة فظهر لهم صدق قوله في صفة القرآن انه بعبارة وحدي ورحمة فثبت اننا احسننا الآية على هذا
الوجه استقام الظن وحصل الترتيب بحسن المفيد فلو قلنا الآية على منع المصنف من القراءة خلف الامام منسك الترتيب وما يقرب ان حمل
الآية على ما ذكرنا اول من وجوه الاول انما قلنا انهم قالوا استمعوا هذا القرآن والغاية لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
بالاستماع والسكوت حتى يسمعون القرآن على ما في القرآن من الوجوه الكثيرة الباقية لعلكم تتقون فلو قلنا انهم قالوا استمعوا هذا القرآن والغاية لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
من ربيكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون فلو قلنا انهم قالوا استمعوا هذا القرآن والغاية لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
بقوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون لما قلنا انهم قالوا استمعوا هذا القرآن والغاية لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
لعلكم يكون القرآن رحمة للمؤمنين اذ قلنا انهم قالوا استمعوا هذا القرآن والغاية لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
اقلل اخر في تفسيره في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل من هذا انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
انهم فاستمعوا له العمل بما فيه لا سماعه وتسمعه ان الخطاب في هذه الآية ملكا ولا المسلمين اذ اقول هذا فنقول ما ذا
اذا والسرور من قوله انما نزلت في الخطبة وان فرضه الاستماع لقراءة القرآن لم يقتضه من الخطبة ان اراد الله تعالى ان يسمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
لوجه الاستماع للكثير من العباد ومن بعدهم في تفسيرها وتأويلها جزاها من ان الله تعالى انما يحكيكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقيل
مطلقا باعتبار الظاهر وجمع من اهل المذاهب معتبر وفرضه الاستماع للقرآن فرض عين او كفاية وان اراد الله تعالى ان يسمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم
ومن بعدهم من اهل المذاهب معتبر وفرضه الاستماع للقرآن فرض عين او كفاية وان اراد الله تعالى ان يسمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون فلو قلنا ذلك منهم فاسلم وانما هم

1

100

11

میں نے اس کے لئے دعا کی ہے کہ وہ اس دنیا میں ہی اپنے رب کے پاس پہنچے۔

[illegible][illegible]

وعلیٰ لایم انما یفعل فی الخلق ویراثة الله تعالیٰ
 ویراثة الله تعالیٰ فی الخلق ویراثة الله تعالیٰ
 ویراثة الله تعالیٰ فی الخلق ویراثة الله تعالیٰ

[illegible][illegible]

دینل آفرانقلاب
اصل الفد فی کدر سید بل بستم الزبد
الکریم شکر فدا و اذ فدا و اذ فدا

[illegible]

وفي صحيح البخاري على ما ذكره ابن ماجه في صحيحه قال ابو جعفر هذه الكلمة اي واذا قرعتم نضوا من تحتها ليصل الى جملان قال وقد رواه ايضا احمد
 بن محمد بن زياد بن سالم وخارجة ابو جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما اذا اراد اللورد من قوله انه متكم فيه ان اراد انه متكم فيه
 لرجاء فانيس صحيح انه اراد انه متكم فيه عندهم ما اخذوا فسلم عنهم من كان قدامهم متعقبهم ومن اقرعته قوله نعيم **وتفصيله**
 ان هذا الحديث قد روي عنه جميع الروايات ايضا منهم مسلم بن الحجاج القشيري كما مر ذكره وصرفهم احمد بن حنبل على ما قال ابن حبان في الاستدراك في اجتماع
 اهل العلم على ان قوله متكم واقرع في القران عامته على انه يدل على كل من لم يسمع فيه القرآن انه اراد الصلوة او غيره دليل على انه لا يقرع مع الاكام في ما مر من شهادته
 لهذا قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا قرعتم نضوا او قد قرعناه بالاسانيد والطرق في التمهيد من حديث ابى هريرة وحديث ابى موسى وقد صححه هذا
 اللفظ احمد بن حنبل قال ابن بكرا لا يروى عن احمد بن حنبل من يقول من النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من سمع صحيحه اذا قرع الاكام فانصتوا لما اخبر ابن حبان الذي
 يرويه عن احمد بن حنبل في الحديث الذي رواه ابن عمر بن الخطاب وقدره عمار بن العاص ايضا رواه قلت نعم قد رواه قال فاي شيء تريد فقد صححه احمد بن حنبل في الحديث الذي
 الحديث والبيان ان ابن عمر بن الخطاب من صحيح هذا الحديث **واكام** اي اذا قرعتم الهمم فيمن الى خالد فقد تعقبه الحافظ النذري في تحفه وسنن له داود على
 ما نقله ابن بليغ عنه حديث قال ابن خلدون لا يروى عن سليمان بن حيان وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم ومع هذا فلم ينفرد به
 الزيادة بل روي عنه ابو سعيد محمد بن يوسف الانصاري في حديثه الذي نقله في قوله وقد سمع من ابن حبان وهو ثقة ثقة النسائي وابن معين وغيرهما وقد اخرجهم مسلم
 هذه الزيادة في صحيحه من حديث ابى موسى وقصدهم البراد والدارقطني والبيهقي وغيرهم تفرد سليمان بن حبان في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل
 الحافظ منهم هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهلم وابو عوانة وابان وعدي بن ابي حمزة فلم يقل احد منهم واذا قرع فانصتوا واجمعهم يدل على انه وهم
 انه وهم ثبت عند مسلم تفرد بهما الثقة وحفظه وصححه من حديث ابى هريرة وابى موسى انتهى كلام النذري **قلت** ما ذكره من تنقيح الى خال كلاب
 فيه فقد قال اسحق بن راهويه سألته وكيعا عنه فقال وابو خالد ليس عنه وقال ابى موسى بن عيسى بن معين ثقة وقد قال ابن النذري وقال النسائي والدارقطني
 ابن معين ليس به بأس قال ابن سعد كان ثقة كثيرا للحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال الجليل ثقة ثبت كذا ذكره في كتابه في الحديث والاعقاب اما ما ذكره
 من متابعت محمد بن سعد لادبها اخرج للنسائي في نسخة عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد بن محمد بن عجلان عن زيد بن سنان وفتاخره الدارقطني
 ايضا وقال قال ابو عبد الله بن حنبل كان محمد بن عبد الله بن حنبل هذا ثقة انه هو في كتابه متابعت ابن حبان ايضا غير محمد بن سعد اسمعيل بن محمد بن حنبل
 اخرج الدارقطني في كتابه في موضعهم هكذا قال الزهري وغيره ما ذكره من صحيح مسلم اراد به ما نقلناه سابقا عنه **واما** كلام النذري في شرحه المنقول سابقا
 فلا يخفى عن تصيب فان اجتماع هؤلاء انما يقدم على تصحيح مسلم لا ان كان ذلك مستندا الى وجه معتد به وبذلك لا وجه لتقديمه فان كان مستندهم في ذلك
 ضعف سليمان بن حبان فليس صحيحه فقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين والدارقطني وابن سعد وابن حبان وغيرهم وان كان تفرد به كلهم المشهور عندهم فليس صحيحه ايضا
 لما تقدم من ذكر متابعت وان كان غير ذلك فليس به حجة بطرفه **وقال** العيني في السنية فان قلت قال البيهقي في كتاب المعرفة بعد ان ذكر حديث
 البربري في كتابه من صحيحه قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرعتم نضوا وابى حاتم وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست بحجفة قلت
 يروى عنه ما يروى في صحيح مسلم هذه الازالة عقيب هذا الحديث وصححه ابن خزيمة حديث ابن عجلان المذكور فيه ذلك الزيادة وقال مسلم في صحيحه
 عند خط الحديث الذي رواه البربري في صحيح مسلم من اجل الحديث واهل النقل قد حكموا بهذه الحديث وذهبوا الى كلام البيهقي ومثله انه
وقال البربري في صحيحه انه قد مضى البراد وقرعوا ولم يلتفت الى ذلك بعد صفة طريقها وثقة رواها وهذا هو الشاذ القليل ومثل هذا هو الراية
 فثبت قراءة كلامه قلعة انه انتهى **وبالجملة** ما ذكره في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل في الاستدلال به ومن حكمه بضعفه ليس دليل
 مستند به قبله باب التصحيح **وروي** عليه ايضا الايراد في نسخة للارادة على الاستدلال ولا يروى عنه في نسخة اخرى ولا يروى عنه في نسخة اخرى
واما كلام الحديث **ثاني** حديث المناذرة ولا يروى عنه في نسخة اخرى ولا يروى عنه في نسخة اخرى ولا يروى عنه في نسخة اخرى ولا يروى عنه في نسخة اخرى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما يدل على ان قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرعتم نضوا من تحتها ليصل الى جملان قال وقد رواه ايضا احمد
 وهو حديث غريب في كثير من الكتب المستقيمة لثقة كرامة فاخرجه في كتابه في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل في الحديث الذي رواه احمد بن حنبل

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بجست تو میرزا سلطان محمد بن محمد المرحوم المصنف

11

بحسن تفهم الجمع على الاستغناء من شخص الزاوية بخلاف الزاوية

[illegible][illegible]

محمد بن عبد الله

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وبما ذكره في الخبر قبل ذلك من ليس معتد به لا بلهجية وجهاً به ان الحنفية قد اختلفوا فيه على اقل ثلاثة احوال احدى الطرق مطلقاً لا يكون مقتضى مطلقاً
 وتلكها وهو من جهة الحكم الخبرية ان كان الخبر فكله المختلفين فانه من جملة احوالهم ان كان ذلك على مقتضاه وان لم يكن ظاهره يقتضي من خبره ان كان
 اخيراً القبول المتوهم لا بد من ذلك الخبر الثالث فذلك لعدم ثبوت ان هذا الخبر كان ظاهره اياً بين المختلفين وانه وصل الى الجمهورين وان اخيراً الاول كذلك
 لان احتياط الحنفية في هذا الخبر ثابت كأدلة عليه كما ذكره في قوله عنهم وفيه نظر بعد على المذهب الاول اذ لم يرد عن احد من الصحابة ولا التابعين في اخبارهم
 به على انهم وان ثبت عنهم ما رواه **الحادي عشر** من الحنفية وهو ما رواه ابن خزيمة اذ فيها بهم به البلوى اي بما جاء في الكل اليه حجة مقتضى عدم
 ثبوت ذكره ليس بمقبول بل هو ما مرودا ومنه من خروا على عدم قبول خبره قطعاً بل هو من غير ذلك لعدم قبول خبره برفع اليدين
 وخبر الجمهور السبعة وغير ذلك على ما مر به من انهم لا يسمونه ولا يسمونه ولا كان الاصل والفرد كما هو كما لا يخفى ايادات مستحكمة وخبرنا عن اخصه
 المصنف من القراءة خلف الامام وهو تركها ما بهم به البلوى وبشدة الحاجة فكيف يقبل فيه خبر الواحد بلهجية وجهاً به ان الحنفية في الخبر
 وثروا به وهو ما بان خبر الواحد فيما بهم به البلوى لا يثبت الجواب عن ذلك لا يثبت ثبوت الاستصحاب او السنة او الاجابة فثبتت ترك القراءة
 خلف الامام بهذا الخبر لا يتلقى من هذا وفيه ما فيه فانه لا يستقيم على هذا الحنفية لعمدة كونها تجري المسكوت والاستماع وكذا القراءة
الا ان يقال انما ثبتوا بهذا الخبر مجرد استصحاب التارك ان ابا حنيفة واخذوا وجوب التارك بالاية القرآنية لكن لا ينبغي ان الاستدلال
 بالاية على جوب المسكوت مطلقاً بل هو محمول على كثير من غير ذلك واخذوا الحديث الجواب والكلالة وشيوة بقا روي الخبر لا يرد عليه
 وارادوا **الثاني عشر** قال بحر العلم في شرح الخبر را عظم المصنف حكم بعدم قبول خبر الواحد دون الاشهاد والتلقي بحكم خبر من خبر
 للجواب عن امتناع ما بهم به البلوى بقوله العادة بتفتيش العامة حكمه ويقضي العادة بوصول الحكم اليهم ولا يتخصص ببعضه
 الخبر فيه واحد فثبتت هذه اية لا يساعد خبراً متشابهاً انما اخذوا المصنف من كتب الشافعية فيمنع من هذا خبر الفاتحة والوتر ضمن السور وصلة
 والذي يظهر من كتب مشايخنا الكرام ان الامام الذي يثبت بها كل واحد ويعلمون فيه بغير شروى واحد حديثاً يخالف علمهم ولم يعلموا به يمكن
 الخبر روي اسما كان مرجعاً ان احكاماً بالسنية ولا استصحاباً لان لا يقبل الخبر الجواب فيما بهم به البلوى حتى يورد عليه خبر الفاتحة والوتر ضمن السور وصلة
 الصيد وغير ذلك من غير ان يقع على هذا ايراد على جميع المستدلين بهذا الخبر سواء اثنوا به الى جوب ولا استصحاباً بالسنية لانه امر بهم بالتبليغ ولا يجوز الخبر
 وجهاً به ان من هذا خبر فيما اذا كان الخبر في امر يتلى به كل واحد ويعلمون فيه بعمل مما علموا يفعلون به بالحديث الذي نحن فيه ليس من هذا القبيل لان
 عمل الصحابة في القراءة تخلت الامام مختلف ولا مغلطاً وفيه ما ذكره بحر العلم ايها الحديث روي من هذا القبيل لان عمل الصحابة كان
 مطلقاً انهم من كان يرفعون منهم من لا يرفعون فليس الحديث مما يجب كلف عمل البلوى بل يراعى عمل البعض ويخالف عمل البعض وهذا لا يوجب الجواب ولا العمل
العلمي والالتزم الذي يظهر بالنظر الدقيق وتقبله اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة
 الفاتحة خلف الامام خصوص ما حتى يرد ان هذه الاحاديث الواردة في حقها تخلت الامام خصوص ما في ذلك بالجموع او الترجيح او التساخط او التحويل
 مستند الى اناح ثلاثة منها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحديث الاول وهو وان كان ظاهره بطلان وعمومه يدل على الانصات مطلقاً لكن
 النظر الدقيق يحكم بان عدم ثبوت القراءة مع قراءة الامام في الخبر لا يوجب جواز الاستماع والتدبر ولا يدل على وجوب في الخبر انشاء المسكوت ولا على وجوب في
 السور وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني وثالث والرابع وثالث وجوب المسكوت مطلقاً من هذه الاحاديث الخمسة وكذا من كونه وان قال بجمع من اصحابنا
 عند التنازع كمنه لا يخلون تخلفوا وتصنفوا ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس السادس والسابع والثامن والعاشر
 والثاني عشر لكنه كما قدش في شبه قابل بطلان بعضها كما لا يخفى ولا يمكن حملها على ما دللنا عليه الفاتحة او الخبر لها او قراءتها عند القراءة
 وثالثها يدل على كفاية قراءة الامام في القصد وانه لو لم يرفع القصد في ايها كراهة قراءة الفاتحة خلف الامام به في ان خصوصها وبخيار طريق فهم بينها اذ دلالة
 ان يجاز من ما مر منه وطلالة الاحاديث الواردة في ايها كراهة قراءة الفاتحة خلف الامام به في ان خصوصها وبخيار طريق فهم بينها اذ دلالة
 لها على وجوب المسكوت مطلقاً ولا مقتضى ذلك على كل جهة لقراءة او لم يرفع القصد بل هو من الحنفية فظهر ان قول اصحابنا بما نسبته

۱۸۵۷

1

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

٦

٦

٦ ٣٢

محلا للضرورة لا يدل على علم سقوط القراءة فيكون في ذلك كونه النطق بالتكبير واجبا في القيام بالركعة من غير ان يكون كذا عند من قرأه وقفي
ان كان في بعض البحوث الكفة ولا كذا في القراءات والتمجيد على كل حال انما سبب ما كان في بعض البحوث قد سقطت هذه القنونة
كما انما عند الجمهور من الركوع والسجود عند الجمهور ولا يقدر في ذلك في الفرضية ان يقال سقطت ما يسقط انما يكون لا خلاف عنه فان القيام به
كان القعود ونحوه خلفا عنه والركوع والسجود اذا سقط كان لا يكون خلفا عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة ولا خلاف والقراءة تسقط عن ذلك
الركوع بخلاف ذلك على ما ليس بمفروض في حق المقتدي راسا ولا لما سقطت كلية بحسب حال القراءة فيها تسقط لا خلاف وهو قراءة الا كما لو حدث قراءة
الركوع لا تقول لما جعل قراءة الركوع خلفا بهذا الحديث فتصميمه بعد ذلك الركوع في غير موضع من الحلق الحديث على ان قراءة الركوع كانت خلفا ليس من اصل
فانما كان لا خلاف في تسقط عند الضرورة الا لا خلاف من فائت كما هو فيمكن ان يقال ليس المراد في الحديث الغاية بل المراد انما التراجع منه عن القراءة
والكتفي بقراءة الركوع عنه كما ذكره الطحاوي في حاشيته من راق الفلاح وفيه ما سبق ذكره من ذلك انه الحديث على المنع من جهة والتمجيد في التذكير
معد وجه واما ارتباطه فلان كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يجب ان يكون في غير جنس القرائن التي لا تسقط
مطلقا فيجوز ان ينقسم القرائن الى قسمين احدهما ما لا يسقط ولو في حال الضرورة الا لا خلاف وتأتيها كما يسقط عند الضرورة في حال خلافها كما سبأ
فلان المقدمات بعد تسليمها لا تفيد الا ان القراءة تسقط في ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك الحجة او الكراهة الا ان يقال غير المستدل بالجمهور
اسقاط الفرضية بمقالة القائلين بالفرضية ومنها ان استقامت الفرضية واجب بالكتاب السنة مطلقا عند جمهور العلماء منهم ابن حنيفة وما لا شك
اربعين ابا اذا قرئ القرآن فاعلم اني قد قرأتها من الشجر والنبي ومن المعلوم ان قراءة القرآن مثل قراءة الفطبة فيجب ان يسقطها كما اشتركت العلة وفيه
انما استقام وجوب الفرضية ليس بحيث يجب ان تسقط مطلقا في السكات فليكن حال القراءة كذلك فان يجوز في السرية وفي حال السكات ومنها
ان لم يمتد في كون له قرا في حال واحدة ولا نظيره في الشريعة وفيه ان اجتماع القراءة والحكمة والحقيقة مما ليس بمستكثر لا عرفا ولا شرعا
ومنها ما ذكره العين وغيره من كراهة السكات في القنونة لا يخلو اما ان يقرء منار على قراءة الامام واما ان يقرء في سكات الامام فان نازع
فقد خالف الحديث والقرآن والقرآن قد قرأ على السكينة فلهي ليست باجبة على الامام بانفاق اعلام فكيف يقرء عند العقدان وفيه انه يلزم على القائلين بفرضية
الفائتة على المقتدي قطعا لكن لا ثبت منه باستقلاله المدعى وهو الجواز ان يقال بان قراءة في السرية وفي الجمهور في حال السكينة وتركتها عند فقدا انها
ولبعد التباين والتميز في قول الذي يقتضيه نظر النصف الغير المتعسف على ان الاستدلال بالاجماع كما صدر من بعض اصحابنا ضعيف جدا
ولا يستدل بالاعتقال بأي وجه كان على وجوب السكات على قراءة الامام على وجوبه مطلقا ولا على كراهتها مطلقا والاستدلال بالاثار والاسن البروق
ولا يفي ذلك لا تفيد الكراهة مطلقا وحفظه لعل به يحدث بعد ذلك امر او يجعل بعد عصر ليل والنسب القصور اليها الى من سبقها من كبار الفقهاء
واخبار العلماء فلهذا جلالة قدرهم ورفعة ذكرهم فيكون ما هم يحكمون لا يعمدوا لطولهم والبراهيل وان خفيت علينا فتحة فتحة على
قل بسط الامام ابن عبد الله التماري صاحب الراي الخفيف وجامع الصحيح في رسالته المولعة في هذا المسئلة في الرد على امتنا الحنفية وراسمهم كلام
الحنيفية والزمهم بايرادات متعددة وقد نقل كلامه الزياحي في فضيلته لانه ملغها وسكت عليه ولم تعرض به جها كوراد مع كون اكثر ايراد انكسبه
على طريق الحقيقة فاردت ان اذنا قوله في هذه الرسالة واجيب عنها ليتضح حاله وما عليها قال رحمه الله تعالى في الامام ابن حنيفة رحمه واحتج هذا القائل
بقوله تعالى فاستمع له ولفصلا وهذا منقول من الشافعية في تفسيرهم والقراءة فرض فوجب عليه كالفاتحة بترك فرض وامر يوجب تركه منه فيكون الفرض
عنده اهل حال السنة اقول هذا انما يدور على من قال من اصحابنا ان المكس في حلقها على اختيار جميع منهم انه يتوقف في السرية في غير حال التلخيص مطلقا
كما في فتاوى قاضيها ان اذا امر الامام بعد ما استعمل بالقراءة في كل الشيخ ابن بكير بن الفضل كذا في البناء وقيل خبره ياتي به في الصحيحين ان كان
الامام يجرى القراءة لا ياتي بالثناء ولت كان ليل ياتي به انتهى والفقهاء ان القراءة فرض في طاعة غير مسلم عند ما كان احدهما قالوا ان القراءة فرض
في حق الامام والمنفرد والاستماع فرض في حق المقتدي لا القراءة فلا يلزم من تركه ترك الفرضية فان قلت قوله تعالى فاستمع له فليس من القرآن على ان
انما ضاع على الانسان قلته عند من حضر حديث قراءة الامام في قوله فلا ثبت فرضه في طاعة غير مسلم في كل حال قال في الامام في كل حال

[illegible][illegible]

[illegible]

ان يقره المقتدى عند سكرة الامام لغيره اشد وجها وسكة للمسلمين من دون ان يسكت الامام بفقد رواية الامام من فاقلت بها السكتان
 ليستا بسكتين حقيقة بل هما فقر فيها الشراء وتامين **قلت** هذا كفى لرواية الامام من ولا يقره اسكوت تحقيق على التبيين **ثم قال**
 واحقر ايضا بعد بحث من كان له امام فقرأه الامام له قرأه وهذا حديث لم يثبت عند اهل العلم من اهل الحديث والعرفان كادسا له وانفعا عما ارسله فراه
 عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما انقطع فراه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن جابر كاد يدرى اسم من ابي زيد لم
اقول عدم ثبوته ان ازيد به خروجه من الاحقاف فغير مسلم طين اريد غير ذلك فسلم غير ضيق وثبوته عند اهل الحديث والعرفان كاد يضره ان
 عن ثبت عند مع زيادة ثبوته من اجل جهة على من لم يعلمه وارسله ليس بعد حرقان المرسل عند الجمهور رحمة ولكن انكفي بما هو كبروا في الزبير
ثم قال ولو ثبت فيكون الفاتحة مستثناة من اقول النظم ان يقول المقتدى مستثنى من حديث لصلوة الا بالفاحة **ثم قال** احقر ايضا
 بخبر روى دؤد بن قيس عن رجل من ولد سعد بن سعد قال حدثت ان الذي يقره خلف الامام فيه حجة وهذا مرسل ولا يعرف الرجل ولا يسمي **اقول** غاية
 ما يرك منه مقوله هذا الطريق لاضيفه صديقه **ثم قال** واحقر ايضا بعد بحث روى سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وحدثت
 ان الذي يقره خلف الامام صامعي فراه وهذا مرسل لا يحتج به **اقول** فيه ما في **ثم قال** وهذا اكل ليس من كلام اهل العلم بل جهل احد ما قول النبي صلى
 عليه وسلم لا تلعنوا لعنة الله ولا تعذبوا بعد ان بعثت فكيف يقال لاحداث يقول فيهم الذي يقره خلف الامام حجة والحجة من عند الله وانما في انه
 لا يجعل لاحداث يمتن ان يذكر انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عمر بن الخطاب بن كعب وحذيفة وعلى بن ابي طالب ابى هريرة وعائشة وعادة
 وابي سعيد الخدري وابي عمر في جماعة آخرين من روى عنهم القراءة خلف الامام رضا ان اداوا بالاقول المنفي عما التعذيب بعد ان قال الله تعالى
 بعد ان الله الخدين عيدهم من القارئين منهم من عدا ايضا من التاركين **ثم قال** واحقر ايضا بخبر روى عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت
 قال من قرأ خلف الامام فراه صلي الله عليه وسلم هذا الاسناد مما عجزهم من بعض ولا يصح مثله **اقول** بطلان هذا لا ان الخصم لا يستلزم بطلان الحديث
ثم قال وروى سليمان التيمي وعمر بن عاصم عن قاعة عن يونس بن جبير عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابي سلمة
 من قاعة وكافة عن يونس بن عاصم عن قاعة عن يونس بن جبير عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة
 يجعل على سوي الفاتحة **اقول** لا يصح عدم ذكرهم سليمان بن زياد في الثقة مقبولة والجمع لا يتعين بحمله على ما عدا الفاتحة **ثم قال** انما في ذلك
 عن ابن جبريل عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 ابي خالد قال اخبرنا كان يدلس قد رواه الليث وبكر بن ابي هريرة عن ابي الزناد عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 هريرة وزيد بن اسلم والقاسم عن ابي صالح عن ابي هريرة فلم يقولوا فيه هذه الزيادة ولم يأت بها ايضا كذا في زياد بن ابي قحافة له متابعا وهو
 نفسه ثقة وهذا التعديل كفي الجحمة **ثم قال** يقال هذا القائل قد اجعل اهل العلم ان الامام لا يتجمل عن القوم من خلفه فقلت ان كما في الخبر عن القوم
 هذا القوم من انك قلت انه لا يتجمل عنهم شيئا من السنن كالسيرة والفتاوى وغيرها فاعلم ان القوم من خلفه من حالهم يتجمل **اقول** هذا القائل
 انقلوا القوم من ابي جبريل والى العقل بل اتبع النقل ولم يجد ذلك في اعداء القراء ولم يقل منك بالحق **الفصل الثاني** في ذلك حلة الشافعية
 من وافقوا على قراءة الامام الفاتحة خلف الامام في السرية والجمعة وهو مشتمل على اصول الاربعة **الاصول الاولى** استدلو بقوله تعالى فاقرأوا
 ما تيسر من القرآن بان المراد بما تيسر هو الفاتحة ولا يقر فيها ما تيسر من كل فصل فيكون قراءة الفاتحة فيها **اما اولا** فان كلمة ما تيسر
 العموم فيشمل مجموع كل كثير وقليل والتخصيص بالفاتحة غير مفهوم **فان قلت** هو محل بل يتحقق الحديث بما ناله قلت هذا كلام من لا
 له في علم اصول ولا يدرى له **واما ثانيا** فان كون الفاتحة ما تيسر بالنسبة الى كل من جاز بل ابل **واما ثالثا** فلو سلم ان المراد بالفاتحة
 لكنه نفس مخصوص ببعض بالاجماع حيث تضمنه مذهب الكوفة والشافعية بل انما يخص منه المرتبة بشهادة كثير من الاحاديث الواردة
واستدل بعضهم بقوله تعالى جل كاية التي تستند بها الحنفية واذا ذكر بك في نفسك تفردا وخيفة ودون الجمهور من القوم بالقرآن ولا سيما
 ولا كثر من الخلفين كفي تفسيره **ثم قال** لا ذكر من القراءة والركاء وغيرها اول الامور بالقرآن سيرا بعد فرائضها

٢٥

ان يقره المقتدى عند سكرة الامام لغيره اشد وجها وسكة للمسلمين من دون ان يسكت الامام بفقد رواية الامام من فاقلت بها السكتان
 ليستا بسكتين حقيقة بل هما فقر فيها الشراء وتامين

عن قولهم هو ذهب لشاخصي انتهى ويرد عليه وجوب **الاول** ان جميع المفسرين على انه عام في كل مكان كما في الاذعان كما في طرود بوطية
معتدة نزوله في قراءة المأمور لها تحذف تحصيل الآية العامة لا يجوز لتشيء دون شيء غير دليل يكفي والثاني ان حمل على قراءة المأمور
يستلزم ترك قوله ودون الجوز فذلك كان معناه على ما ذهب اليه المفسرون فوق السرا العظم ودون الجهر القوي وهو السرا القوي او فوق ادنى
السرا في تصغير الجهر وعلى ما هو على البعض ودون الجهر في اسماء الغير هو اسماء نفسه المصغر السرا القوي فاذا كان السرا ما من قوله في نفسه لم يكن كون
الجهر غير مفيد **جواب** به انه يمكن ان يكون قوله ودون الجهر فوق السرا القوي الذي هو اسماء نفسه ودون الجهر المفرط ويكون اشارة الى
غير المفرط ويكون محمول على غير حالة الاقتداء وحدها لا يكون مفيداً **والثالث** انه على تقدير تسليم ان الآية مختصة بقراءة السرا يقال انه
معارض بقوله تعالى قبلها قال لعبدان يدفع التعارض بينهما فيكون محمول الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر والآية التالية على
القراءة في السرا وحدها لا يكون كذلك او يقال ان الآية لا محمولة على ترك القراءة في حالة الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السرا
وفي سكتات الجهرية وترحصل مذهبنا ان يكون في الجهرية القراءة في السراية وسكتات الجهرية وآيا ما كان لا يتصل به هذا فاعلم ان في قراءة
وعدم اقتران السكتة **فان قال** قال الآية لا دلالة على اختصاصها بالخطبة والثانية عامة في القراءة في كل حالة **قلنا** قد علم ان تخصيص الآية
الاولى بالخطبة بحيث لا يشترطها في غير حالها بل عقلاً ونقلاً وتخصيص الآية الثانية بالقراءة في جميع الحالات غير مستند الى الهيئة **الاصول الثلث**
استدلوا على اخذهم اليه بالآثار الماثرة عن الصحابة في تجزئ القراءة عن جهر او سر او في مكان او في مرة واحدة وعادة والى سعيهم في ذلك وعلى
وعايشة وغيرهم كما مر سابقاً من حديث أبي هريرة اقره بما في نفسك يا فارسي من طريق العامة ايضا مع ما له وما عليه **ويرد عليه جرح احدها**
ان كثير من هذه الصحابة الذين عدوهم من المجوزين روى عنهم الترك ايضا ولذا لعلمنا انهم هم وانهم علموا من المأخوذ فلا يصح الاحتجاج بالآثار
تجوزهم واختيارها على آثارهم ما لم يبين الترجيح والنسب **فان قيل** نحن نجزم بينها بان نأخذ من نأخذ من على ما يدعى بالمدارعة والخطبة
وانما التجوز على القراءة في السراية وسكتات الجهرية **قلنا** هذا ان كان جرحا حساسا لكنه لا يستقيم على ذهب من فرضنا القراءة على التمر مطلقا بحيث
يبطل صوابه انما كان قطعاً وثانياً **ها** ان بعضهم كان يعمرون اختيار القراءة في السراية وحكم بكتابة قراءة الاكام في الجهرية فلا يصح ان الله المجعية
والثاني ان جميعا من الصحابة قد روى عنهم الترك ايضا بالاعتقاد ان التجزئ ترك آثار التمر مطلقا **فان قيل** يكون المجوزين اجلاء من
المأخوذ وانهم اكثر منهم وكون قولهم مطلقا لا يلزم وكذا في خلافهم فاعلموا بالاحاديث **قلنا** على طبعنا ذكرنا ان كل ذلك في جرح المنع مما روى عليه دليل
لا يصح الا ان يقال اكثر من روى عنهم الترك روى عنهم كاجابة ايضا وكثير منهم روى عنهم كاجابة وروى عنهم التمر مطلقا فهذا هو الاختيار
انما هو على ما دللنا لا يستقيم الاحتجاج بذلك انما على الفرضية كلهم من جرحهم الشافية وسرايعها ان قولهم في آثرهم في تركهم في كل
محمول على المنع والتفكر في ذلك بعض المالكية وهو مردود بمثل النروي في شرح صحيح مسلم بان التمر لا يسمى قراءة لاشياء ولا جرحا **الاصول الثالث**
فما استدلى به العقول بجرح منها ان المقاراة ذكر من كان في شتره في اكامه والمقوم **جواب** به ان ما ذكره صاحب هذا يتوهم ان ركن مشترك
بينهما لكن خط القندى الانصاف والاستقام اشهر وهذا الجواب بعد تسليم كونه ركناً مشتركاً **ويرد عليه** انك لا معنى لاشتراكه ان يكون كل
واحد من فعل الاكام والمقتدى بخلاف كل واحد من ركني القندى ويجوز كاجابة ويجوز القندى وقراءة الاكام وانصاف المقتدى لا يشترط ان
في كل واحد من ركني القندى كل اركانهم الا ان يقال انه على سبيل التسامح كما جعل الانصاف الذي هو سبب للتدوين القراءة فاما مشترك في
اسم القراءة لهم من ان يكون قراءة حقيقة حكماً كذا ذكر الجوز في جرحي الآية وقوله بوجه الكلام بان القراءة على تجزئ قراءة حقيقة
وقراءة حقيقة فان كان الاستدلال من قوله انه ركن مشترك ان القراءة الحقيقية من الاركان في شتره كان فيه فليس له غيره **فان قلت** قوله تعالى فاقرا فافسر
فما استدلى به العقول بوجه الحقيقة قلت هو من المنع في الآية بوجوه كثيرة كقراءة الآية وبوجه اخر حمل على القراءة في كل موضع
الركن فان الاستقام والاشياء ايضا ان وفيه ما فيه لما سبقان ركنية الانصاف بعيد بل هو من حيث ان كانت ومنها **الاصول الرابع** ان كل من

قوله في قوله تعالى فاقرا فافسر

قوله في قوله تعالى فاقرا فافسر

قوله في قوله تعالى فاقرا فافسر

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

فرواه من غيره ذكره الا ان يوجبه كيد على خصمه او شدة كنه ومشاهدته **ونظير** لحديث طلق بن علي ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل سرق كره ايتوضأ فقال هل هو الا بضعة منك المروي في سنن ابن ماجة والنسائي والترمذي وابن داود وغيرهم با نفاط متعارف بتم حلة الى هرية مرفوعة ان الضمير لذكره عليه الى وجهه وليس بينهما مسافة فليق هذا الخبر ابن حبان الحاكم واحد والطبراني والدارقطني والحاكوي وغيرهم فلو لم يمتدحوا في النسخ لان طلق قد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدني وهو يعني المسجد وذلك في السنة الاولى وقدره ويا بهر الله وهو اسلم عام خمسين سنة صريح انه صلى الله عليه وسلم قال انما الضمير الحديث فبعثه القوم فاشقوا على ما نقله الطبراني في حقه في الشكوك بل ان ادعاء النسخ فيه معنى على الاحتجاج هو ان من لا يقرأ الا في الصلاة او في الجهر بالقرأة او في قبل السلام الى هرية او في الارضه ولم يبق له صفة بعد ذلك وتعبه السنيح الى هرق في المنان بان رواية صاحبها لما ذكره اسلامه لا يستلزم تكرر حديثه فيعين بان يكون المتأخر مسموعه من صحابي متقدم ورواه بعد ذلك وامانه لا يشق في كتب الفقه شديدة **وهذا الظاهر** لا يمكن ان يكون حديث عباد قد نسخ على قراءة الاكلام قراءة له وغيره من الروايات الثابتة وكذا ان لا يقرأ انية لان ذلك كله مجرد دعوى لا تتم الا بشهادة واحدة للعدالة **واما** ثانيا فلان دعوى النسخ اعماجا جبر اليها اذا اعتذر الجمع بينهما وليس لك ان تجزئ في القراءة على الجهر بالقرأة او على ترك قراءة ما عدا الفاتحة كما مره ما له وما عليه **قال** الحارثي في كتابنا في النسخ المستخرج ادعاء النسخ من غير دليل بل من الحديث على خلاف الاصل لا عبرة بجيد الغرض انتهى **وقال** ايضا في موضع اخر لاحاطة بنا الى النسخ ما حكاه الجمع بين الاخبار انتهى **وقال** المحقق في شرح معاني الآثار والاشياء اذا روي حديثان عن رسول الله فاحقلا الا اتفاقا واختلفا لا تنقادون فحملوا على الاتفاق كما على التعداد انتهى والمسألة مبسطة في رسالتي الكبيرة المعاصرة للرسالة العشرة **فان قلت** هذا لا يمكنه تقييد على مسلكي المحدثين والشافعية الذين يقدمون على النسخ على مسلك الحنفية فانهم ذكرنا ان المتعارفين ان علوم المتأخر والمقدم منها لم يهاجموا الى النسخ وكذا في التجميع ان امكن ولا فالجمع بقدر الامكان فقدم النسخ على الجمع كما هو على النسخ **قلت** هب ولكنهم انما يصيبون الى النسخ اذا علموا المتأخر والمقدم وعلى ذلك فيما نحن فيه غير مسلم **واما** ثالثا فليس خبر جهرية ما يبعد ترك فاتحة الكتاب ايضا فغيره من غيره مرفوع على الهية او على من بعده وترك الفاتحة ليس كما سماه كيد عليه ظاهرة واطلاقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عباد في صلاة الصبر لا تقبل الا بالفاتحة الكتاب الخ مرفوع بغير قد سبق لا جازة قراءة الفاتحة خلف الاكلام في الجهرية فيصحب في هذا العمل بل يكون المرفوع اقوى من غير المرفوع والنص في حروف النص كما هو مفصل في كتب الاصول وكيف يمكن دعوى نسخ الاقوى بالادنى من غير حجة مثبتة **واما** رابعا فلان خبر ابن هريق لو كان ناسخا لكان شاهدا كتابا بوجهرية اعلم به ولم يفت بخلافه مع انه اتى بقوله اقره مما في نفسك بخلافه كما ذكره **الوجه الرابع** ان حديث عباد ليس خبرا واحدا وخبره اذا خالفه الآية القطعية فهو يوجب القطعية وهو ما وقع هذا الخبر مخالفا لقوله تعالى فاقرء القرآن فاستمعوا له وانصتوا فيريد ويؤخذ بالآية وفيه ان هذا لا يرد الا يستقيم على اصول الحنفية ولا على اصول الشافعية **وهما** على اصول الحنفية فلا يفرق وان ذهبوا الى ان الحكم قطعي وان تخصيصا قطعي بالظن وكذا نسخ بغيره جائز بل كونهما اما ذهبي الى عدم قبول الخبر لانه اذا خالف القطع بعد وضوح مخالفة وهو ما المخالفة ليست بمواضعة لا يمكن الجمع بين الاقوى وجوب السكون عند القراءة الجهرية والمحدثين على قراءة الفاتحة في سكتات الجهرية ومع ذلك لا وجه لرد الخبر بالآية **واما** على اصول الشافعية فلان العام عندهم ظرفي يجوز تخصيصه بخبر واحد الظاهر فيهم يقولون ان الآية وان كانت عامة في الفاتحة والسورة لكن الحديث خصه بخبر الفاتحة فيعمل بالحدث في الفاتحة **فان قلت** ان المفهوم من اصول الحنفية ان العام عندهم قطعي لا يجوز تخصيصه بالظن ما لم يخبر به بالقطعي خلافا لما حكاه الشافعيان في جملهم المتعارضين على انهم قد علموا الجمع بوجوه من النسخ **قال** التفتازاني في التلويح انما روي خبر الواحد في مواضع الكتاب في الكتاب مقدم لكن تخصيصا من غير نظر ولا شبهة فيتموه في سكتة كذا فلا تفرق بين ما ذكره في الكتاب بظاهره في جملة الظنية يعتبر خبر الواحد اذا كان على شرطه ولا يكتفى به ومن يجعل العام قطعيا فلا يعمل بخبر الواحد في مواضع ضرورة ان الظن يعمل في القطع فلا ينسخ الكتاب به ولا يرد عليه ايضا انتهى **وقال** في موضع اخر اذا روي الخبر الواحد على نحو شئ والاخر على استثناءهما ما ان يتساويا في القوة **والا** وان كانا ان سكتا زيادة احداهما في زيادة النسخ فيكون الضمير في الآية معارضة ولا ترجيح في الثانية معارضة مع ترجيح

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

وعنه في نسخة بخط الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

[illegible][illegible]

(Handwritten signatures and names across the bottom margin)

[illegible][illegible]

في الخبرين فقال السكتة لم يجرى في الغيبة والملاكية لم يقرأ به قلنا هب لك ما في الخبرين من وجهين أحدهما السكتة لوجه الاحتياط
 لم ينعين الحكم فانه في الخبرين السكتة بل جعلها كالكراهة واما في السرية فلما اكدية قالوا به وكذا جماعته من اصحابنا ومن يقرئ ذلك عنك يا طاهر
 الاية ولا حديث الواردة في ذلك واما عليها **الفصل الثالث** في استدلالات الملاكية ومن هذا اذ هم اعلم ان قد قام بعد حصولها
 واجل من اشتهر به عند جمهورهم هو كلامه ذلك السالك على احسن المسالك **وقال** شاؤولي اخذ في موطنه حيث ترجم الباب ولا يباين القراءة خلف الامام
 في ما لا يجرى فيه الامام وروى فيه حديث ابو هريرة وروى في نفسه في نفسه يا فارسي فاشاؤني حمل على موطن السرية فمروى فيه ان هشام بن عروة
 عن ابيه انه كان يقرئ خلف الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة واما في ما لا يجرى فيه الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة واما في ما لا يجرى فيه الامام
 فانه من جديده ومعلوم ان كان خلف الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة فترجم الباب بباب ترك القراءة خلف الامام في ما جهر فيه وترى فيه قلنا من
 اذ امكن الجرح خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا اضل وحده فليقرء وحديث ابو هريرة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ما جهر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستدراك من ذلك انه ذهب فيه قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وحديثه لا اقرء فانصتوا وقال
 فابن المهر بن حسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام كتاب الله انتهى **وقد مر** من اذكر ذلك مع كاله وما عليه فلا حاجة الى اعادته ومرة ايضا كثير
 من الاحاديث وكذا ما رافقه له **وبالحج** لكل دليل احقر به الحنفية فهو دليل الملاكية فيجوز على موطن الجهرية وما هو به من موطن السرية
 دليل لهم على عدم وجوب الفاتحة على موطن السرية وكل دليل احقر به الشافعية فهو دليل لهم على موطن السرية لا حديث حبلية فانه صريح في الجهرية
 وهو مشترط الاورد على الفرقين وقدم العذر من الجانبين **الباب الثالث** في ضبط المذاهب الواقعة في هذا البحث المدرك في الفصول
 السابقة اجمالا كما استبان في دليل كل منها فقصيلا من ترجمه جميعه بقوله اصحابنا لفظ الجهرية اعلم انهم اختلفوا في ان قراءة الفاتحة على كل من كان
 المفروضه كالركوع والسجدة والمقدمة ام ليس لمحة الركنية وعلى تقدير كونه ركنا يبطل بترك الصلوة هل تسقط عند الضرورة كالنسيان والضرر
 قدر من ركوع الامام بحيث يخاف عند قراءة فاتحة الشكر كمن ركع الامام واما ما كان هل هو ركع كل الامام والمنفرد والمؤتمرا ام لا عند الموت وقاب
 مالك واحمد والشافعي وغيرهم لا يقرانها ركبتها لكن الجمهور ومنهم من اجعلها على ما ساقفة عند الضرورة وتشد بعضهم فقال بعد ان سقطوا عند الضرورة
 وقدموا كل الجمهور ترتيب قول من خالف الجمهور وترى ايضا بعض سقوطها عند النسيان وعدمه وعند الاحتياط عليها وعدمه ثم الشافعي منه ذهب
 كونه اركن في كل من كان الامام والمقتدى بالمنفرد وما ذلك ذهب للخصوية بالامام والمنفرد وكذا احمد وذهب داود الى الفرق بين موطن السرية وموطن
 الجهرية وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب لغير الموت واما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو كونه في السرية والجهرية
 عليه من احرام او مفسد صلوة او مستحق في السرية لافي الجهرية واما اركنيتها فاستدل اصحاب الركنية لكل من اجوزها كحديث الواردة في
 تحية الصلوة بدو ونسك الجمهور ومنهم من اجوزها كمثل تشهد يسقط عند الضرورة وقالوا به والخصيصون منهم لما وصفت لهم اخبارا وانما شاهد
 على كفاية قراءة الامام واختاروا تحصيل الموت مطلقا او مقيدا باستند اصحاب عدم الركنية باحاديث التارك وغيرهم من ذلك كل الواحدة شر
 تقرقا شيئا بحسب ما احدث لهم الدلائل قوة وضعفا **وقد ذكرنا** كذلك جدلية كل مسالك **والذي** ظهر بعد العرض في هذا هذه الاختلافات
 وطرح المتكهنات النقصات والتعصبات هي ان شيئا من هذه المشارب ليس بحيث لم يوجد له سند جيد لكل منها مستندا لان بعض الاستدلال
 كما استدل غير معتدا ومنها ما ضعفوا هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة فالى امر احب له سند صحيحا او لا للاعقاد ودونهم في القناد
 فان غاية ما استدل به اصحابنا بهل التشديدات الواردة من بعض اصحابنا وهو ليس بذلك فلت غاية ما ثبت من على تقدير عدم حملها على قراءة
 ما حلت الفاتحة او الفقرة في الجهرية مع قراءة الاية والمقدمة فيجوز في كل انما كانت وجوبها المشاوش على الاية مكرهه او محرمه او خلاف
 وثمن من ذلك لا يجب فيه فليس له ان يترك كل ركعة او مكرهه او يترك في الصلوة بسبب الاوجه صاحب تقوية التنوير في سنة البتير المندبر
 الذي منه قال على تنبيه المؤمنين في رفع الدين بقوله ليس للمكروه خلاف في هذا الحكم وجوب الفاتحة لانه ممنوع عن القراءة فانه كماله
 قراءة القاري في الركوع والسجدة فان قرأه في الركوع والسجدة كما في له فذلك خلافه للمكروه ولا يكتفي في اداء الواجب عنه فان قرأه

في الخبرين فقال السكتة لم يجرى في الغيبة والملاكية لم يقرأ به قلنا هب لك ما في الخبرين من وجهين أحدهما السكتة لوجه الاحتياط
 لم ينعين الحكم فانه في الخبرين السكتة بل جعلها كالكراهة واما في السرية فلما اكدية قالوا به وكذا جماعته من اصحابنا ومن يقرئ ذلك عنك يا طاهر
 الاية ولا حديث الواردة في ذلك واما عليها **الفصل الثالث** في استدلالات الملاكية ومن هذا اذ هم اعلم ان قد قام بعد حصولها
 واجل من اشتهر به عند جمهورهم هو كلامه ذلك السالك على احسن المسالك **وقال** شاؤولي اخذ في موطنه حيث ترجم الباب ولا يباين القراءة خلف الامام
 في ما لا يجرى فيه الامام وروى فيه حديث ابو هريرة وروى في نفسه في نفسه يا فارسي فاشاؤني حمل على موطن السرية فمروى فيه ان هشام بن عروة
 عن ابيه انه كان يقرئ خلف الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة واما في ما لا يجرى فيه الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة واما في ما لا يجرى فيه الامام
 فانه من جديده ومعلوم ان كان خلف الامام في ما لا يجرى فيه الامام والقراءة فترجم الباب بباب ترك القراءة خلف الامام في ما جهر فيه وترى فيه قلنا من
 اذ امكن الجرح خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا اضل وحده فليقرء وحديث ابو هريرة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ما جهر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستدراك من ذلك انه ذهب فيه قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وحديثه لا اقرء فانصتوا وقال
 فابن المهر بن حسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام كتاب الله انتهى **وقد مر** من اذكر ذلك مع كاله وما عليه فلا حاجة الى اعادته ومرة ايضا كثير
 من الاحاديث وكذا ما رافقه له **وبالحج** لكل دليل احقر به الحنفية فهو دليل الملاكية فيجوز على موطن الجهرية وما هو به من موطن السرية
 دليل لهم على عدم وجوب الفاتحة على موطن السرية وكل دليل احقر به الشافعية فهو دليل لهم على موطن السرية لا حديث حبلية فانه صريح في الجهرية
 وهو مشترط الاورد على الفرقين وقدم العذر من الجانبين **الباب الثالث** في ضبط المذاهب الواقعة في هذا البحث المدرك في الفصول
 السابقة اجمالا كما استبان في دليل كل منها فقصيلا من ترجمه جميعه بقوله اصحابنا لفظ الجهرية اعلم انهم اختلفوا في ان قراءة الفاتحة على كل من كان
 المفروضه كالركوع والسجدة والمقدمة ام ليس لمحة الركنية وعلى تقدير كونه ركنا يبطل بترك الصلوة هل تسقط عند الضرورة كالنسيان والضرر
 قدر من ركوع الامام بحيث يخاف عند قراءة فاتحة الشكر كمن ركع الامام واما ما كان هل هو ركع كل الامام والمنفرد والمؤتمرا ام لا عند الموت وقاب
 مالك واحمد والشافعي وغيرهم لا يقرانها ركبتها لكن الجمهور ومنهم من اجعلها على ما ساقفة عند الضرورة وتشد بعضهم فقال بعد ان سقطوا عند الضرورة
 وقدموا كل الجمهور ترتيب قول من خالف الجمهور وترى ايضا بعض سقوطها عند النسيان وعدمه وعند الاحتياط عليها وعدمه ثم الشافعي منه ذهب
 كونه اركن في كل من كان الامام والمقتدى بالمنفرد وما ذلك ذهب للخصوية بالامام والمنفرد وكذا احمد وذهب داود الى الفرق بين موطن السرية وموطن
 الجهرية وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب لغير الموت واما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو كونه في السرية والجهرية
 عليه من احرام او مفسد صلوة او مستحق في السرية لافي الجهرية واما اركنيتها فاستدل اصحاب الركنية لكل من اجوزها كحديث الواردة في
 تحية الصلوة بدو ونسك الجمهور ومنهم من اجوزها كمثل تشهد يسقط عند الضرورة وقالوا به والخصيصون منهم لما وصفت لهم اخبارا وانما شاهد
 على كفاية قراءة الامام واختاروا تحصيل الموت مطلقا او مقيدا باستند اصحاب عدم الركنية باحاديث التارك وغيرهم من ذلك كل الواحدة شر
 تقرقا شيئا بحسب ما احدث لهم الدلائل قوة وضعفا **وقد ذكرنا** كذلك جدلية كل مسالك **والذي** ظهر بعد العرض في هذا هذه الاختلافات
 وطرح المتكهنات النقصات والتعصبات هي ان شيئا من هذه المشارب ليس بحيث لم يوجد له سند جيد لكل منها مستندا لان بعض الاستدلال
 كما استدل غير معتدا ومنها ما ضعفوا هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة فالى امر احب له سند صحيحا او لا للاعقاد ودونهم في القناد
 فان غاية ما استدل به اصحابنا بهل التشديدات الواردة من بعض اصحابنا وهو ليس بذلك فلت غاية ما ثبت من على تقدير عدم حملها على قراءة
 ما حلت الفاتحة او الفقرة في الجهرية مع قراءة الاية والمقدمة فيجوز في كل انما كانت وجوبها المشاوش على الاية مكرهه او محرمه او خلاف
 وثمن من ذلك لا يجب فيه فليس له ان يترك كل ركعة او مكرهه او يترك في الصلوة بسبب الاوجه صاحب تقوية التنوير في سنة البتير المندبر
 الذي منه قال على تنبيه المؤمنين في رفع الدين بقوله ليس للمكروه خلاف في هذا الحكم وجوب الفاتحة لانه ممنوع عن القراءة فانه كماله
 قراءة القاري في الركوع والسجدة فان قرأه في الركوع والسجدة كما في له فذلك خلافه للمكروه ولا يكتفي في اداء الواجب عنه فان قرأه

عاصيا يقره ما ذكره في هذه المسئلة من انما لا ينفذ في الصلاة لانه لو اجب فمطلب هذا كما قال زيد بن ثابت من قرأها فلا حرام
فلا يسلو له انتهى وهذا كما ترى مستغيب عليه ليجوز اما ان كان ثبوت قوله ممنوع عن القراءة ممنوع فان غاية ما ثبت من الخبر عن القراءة عند القراءة
بحيث هيوت الاسماع والتدبر وعن القراءة بحيث يشترط على القاري كمن مطلق القراءة ولا يقرأ الفاتحة غير المشوشة والمفوتة وما تأمنا
فقله في حاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع والسجود ممنوع عنها صراحة فليأمر بما لا يكون ذلك قراءة الفاتحة فليأمر غير صحيح واما ان كان ثبوت قوله
لا تأمر له وان كان صحيحا لكنه ليس بمجمل لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكونها في غير محلها كذا في القراءة في النسيئة واما رايها
فبان قوله لا تأمر عنه في هذه الواجب من ثبوت على ثبات ان الواجب مطلقا في حق المقتدي هو السكوت مطلقا او قد مر ما به نقصا ومنعوا ما كان مسألا فان
قوله فان قرأها حاصلا الخ مستوفى لزم العصيان من القراءة مطلقا ولو في السرية او السكينة وهو محذور لما نفعه واما سادسا فلان قوله
وما كان الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابا به ان الامام راى في بيتهم كذا فقام على عاتقها فابى المكاتبة فاقرب نفسه
واقطع عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجز عليه ولم يحد بما فتخر له الكفاية بله واما سادسا فلان قوله فمطلبت صلواته لترك الواجب
فصله عند تلاوته الخ اما ان يراد به بطلانها من اصلها كطلانها بتركها وانما او يراد فساده ونقصا لنفسها كذا بترك واجباتها او بكونها كاسد
اما الاول فكل من يفتي على كون ترك الواجب الغير المكنى عنه مسلا مصلحا عندنا فانهم غير صحيحين عندنا ولم يظهر لنا في كتب فقهاءنا ان كان غير
ذلك فيخذ بما عليه ويطالب بالاستدلال عليه واما الثاني فلا بد له ان كان كذلك للسر سجدة السهم بترك الانصات سهوا ولم
يقبل به احد فيما علمنا واما ثانيا فلان استدلاله ما ذكره زيد بن ثابت مما جعله تقوية هذا لا يثبت ان ثبوت ثقة زيد بن ثابت وقدم ما فيه من الجمل
فالقول بنفسه المصلو بالقراءة ليس مما يلتفت اليه اهل البصيرة وظاهر في جانب الخلاف هو القول بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة
واما سائر اللزوم لباقية ذلكها بحسب اختلاف اصنافهم وملاكم قربة والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعدمها مقترع
حقيقة على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بغير الاكاد الفنية ام لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول ان ثبت الركنية ومن
انكره لم يثبت الركنية وان سلم ذلكها عليها وعدم وجود معارضها والخلاف في ركنية النبي صلى الله عليه وسلم في خلاف اخر ايضا وهي ان الظن هل يجزى
به لزيادة على القطعي وتخصيصه به او لا يجزى فمن قال بجوازا قال بواجب لا فلا وتعل الظن الدقيق يحكم بكون الظن الاخيرين
قويين في الخلافين واما الخلاف في نفس قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فمطلوب من الركنية فالاية القرآنية وكثير من الاحاديث المرفوعة والاثار المرفوعة تشهد
بالنعم عنها بحيث يثبت الانصات الواجب ليرث الشواشي والمناجاة من كذا لك واجازة قراءة المقتدي مع قراءة الامام فهو مجزى بكذا ذلك
والمخلص عند التزام الاكاد الكتاب والسنة والاثار صف الامام فيها شاهدة وكثير من الاحاديث والاثار الصحابة حادثة على تجزها في السرية
وانما السكينة وهو المستفاد من ظاهر الاية ومن انكر ذلك وعلم بركاهاة مطلق القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او هو هو او يكون
بدعة او خلاف سنة او مفسدة فهو مطالب بانثابه بالادلة الواضحة والبراهين على تلك الادلة وهي ارات شافية وتعل لنا نظر الضعف الغير النصف
يتبين بكون لا يجوز الا في الواقعة هو القول بعدم افتراض القراءة في الموقر مطلقا واستيجاب قراءة الفاتحة او منية في السرية وهو لا مرجح
بنظر الدقة وهذا هو الذي قلناه جماعة من اصحابنا وجماعة من علماء كثره وهو وان كان ضعيفا في مذهبنا كما يراى في كونه قوي دراية ولا
بعد عن الدراية اذا وافقتهار واية ولما استغنينا القراءة في السرية كابدان يستغنى عنها القراءة في الجهرية حال السكينة تلزم الفارق بينهما وفيها
الا انهم لما لم يثبت عندهما استيجاب سكتات الامام واستانافا وضعهم كون الامام يثابرة في الوردية فيها مطلوبة لم يصحوا بها وكذلك قالوا به
كما ذهب اليه جميع من المحدثين كثرهم الله الى ربهم الذين هدى الله الى صراط مستقيم الذي لا يوجب طلبة ولا يجرئه مفسدة عند ذكره في الجهرية
وبه يجمع بين الكتاب والسنة والاثار والفتايات المختلفة التي حجة لتفرق المشايخ ولا في المذهب المذكورة كالمذهب المذكور في كلامنا مستألى
ادلة اربعة كما يمكن للزعم بطلان واحدة منها وكذا كخط احدنا وما ابطال قول المتعصبين الذين لا يسكتون في امر الدين الا الطعن على
ائمة المسلمين في تخطية اقامة الجهرية ان مذهبنا في حقيقة واصحابنا من الذين اذهبوا عن ذلك في ضعيف جدا ليس له سند وعليل صحيح فلما

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]